الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٦٢
الخميس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بومانيس (لاتفيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٢١ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/51/172)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/51/213، A/51/303، A/51/315، A/51/326، A/51/353، A/51/356، A/51/464، A/51/528، A/51/560)

مشروعا القرارين (A/51/L.22، A/51/L.24)

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/51/171)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بلغاريا ليعرض مشروع القرار A/51/L.22.

السيد رايتشف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن وفدي، أن أعرب عن تقديرنا لإتاحة هذه الفرصة لنا لمخاطبة الجمعية العامة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. وسأركز بشكل خاص على مسألة تقديم المساعدة الإنسانية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لقد كانت المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول الثالثة من جراء جزاءات مجلس الأمن موضوع مناقشة مكثفة في الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية. ويعد النظر فيها داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة اعترافا بالحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بتكثيف جهودها لزيادة فعالية معالجتها للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول الثالثة من جراء الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، وقد أدى إلى اتخاذ عدد من القرارات والمقررات الهامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أخص بالذكر قرارات الجمعية العامة ٤٨/٢١٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/٢١ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٠/٤٨ هاء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ التي تدعو الدول الأعضاء إلى القيام، على وجه الاستعجال، بتقديم المساعدة إلى الدول المتضررة من جراء التطبيق الصارم للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا السابقة.

وبموجب تلك القرارات، سلمت الجمعية العامة بحدة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول الثالثة والحاجة إلى تعبئة جهود المجتمع الدولي، وفقا للميثاق، بغية معالجة الصعوبات التي تعاني منها تلك الدول. وترد الخطوات المتخذة في هذا السياق في تقرير الأمين العام (A/51/356)، المقدم في إطار هذا البند من جدول أعمال الدورة الحالية. وأود أن أعرب عن تقديرنا لإعداد ذلك التقرير، الذي يتضمن في رأينا نتائج وتوصيات مفيدة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشيد بجهود المؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية والدول التي استجابت لنداء الأمين العام بأخذ المشاكل الاقتصادية الخاصة للبلدان المتضررة في الاعتبار فيما تضطلع به من برامج دعم. ونلاحظ أيضا مع التقدير الاهتمام المتواصل الذي توليه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، وخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، وكذلك الدعم المقدم من خلال مبادرة أوروبا الوسطى.

إن الخاتمة الناجحة للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، الذي بدأ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في دايتون، أوهايو، ووقّع عليه بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في باريس، أنهت الصراع الطويل والمدمر في يوغوسلافيا السابقة وفتحت الباب أمام امكانية بدء عملية البناء بعد انتهاء الصراع وتحقيق الاستقرار الدائم والانتعاش في المنطقة بأسرها. وكان تعليق جزاءات مجلس الأمن ووقفها بعد ذلك عنصرا هاما في هذه العملية. ونحن نرحب بهذه التطورات ونؤيدها.

وفي الوقت ذاته، لا بد من الاعتراف بأنه على الرغم من رفع نظام الجزاءات في أعقاب إبرام اتفاق السلام، فإن الأثر الضار البعيد الأمد للجزاءات على اقتصادات الدول الثالثة المتضررة لا يزال مستمرا. وأنا لا أنوي أن أخوض في تفاصيل الآثار الضارة للجزاءات على الاقتصادات الوطنية لتلك الدول، لأن البيانات المفصلة لهذه المسألة قدمت بالفعل في عدد من المناسبات. ويرد تحليل مفصَّل أيضا عن الحالة فيما يتعلق ببلغاريا في مذكرتنا الوطنية بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٥٨ هاء الموجهة إلى الأمين العام والمعممة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/51/330-S/1996/721). كما أن هناك وثائق مماثلة مقدمة من قبل البلدان المتضررة الأخرى. ويرد في تقرير الأمين العام (A/51/356) أيضا وصف للمشاكل الاقتصادية المستمرة للدول الثالثة المتضررة والحاجة إلى استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

بعد قولي ذلك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرض مشروع القرار A/51/L.22، المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". وقد شاركت الدول الأعضاء التالية في تبني مشروع القرار هذا: الاتحاد الروسي، الأردن، اسبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، بيلاروس، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، لكسمبرغ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، وبلغاريا.

ويحتفظ مشروع القرار بالمرمى الرئيسي للقرارات السابقة بشأن هذه القضية، ويبين أيضا التطورات الجديدة التي حدثت خلال العام الماضي. ويعرب مشروع القرار عن القلق إزاء الآثار التي ظلت تعاني منها اقتصادات الدول الثالثة المتضررة في الفترة التي تلت توقيع الجزاءات، كما يؤكد من جديد استمرار الحاجة الى الاستجابة الكافية من جانب المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والبرامج والوكالات المتخصصة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. ويؤكد مشروع القرار من جديد أيضا استمرار الحاجة الى اتخاذ تدابير عملية لتخفيف الآثار السلبية للجزاءات على الدول المتضررة عن طريق دعم استقرارها المالي، وتطوير هياكلها الأساسية للنقل والاتصالات، والنهوض بالتجارة وزيادة مشاركتها النشطة في تعمير المنطقة وتأهيلها بعد انتهاء الصراع. ويجري إيلاء اهتمام خاص للإمكانيات المتاحة لتدعيم التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف في جميع المجالات، وفقا لما تحدد في منهاج عمل رويومونت الصادر عن الاتحاد الأوروبي وإعلان صوفيا لوزراء خارجية بلدان المنطقة بشأن علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان، بما فيها تنفيذ مشاريع إنشاء الهياكل الأساسية عبر الحدود، وتعزيز التجارة والاستثمارات، وغيرها.

ويراودنا الأمل في أنه نظرا لأهمية وجسامة المشكلة التي وضحتها، سينال مشروع القرار التأييد الاجماعي من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسيعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون ليعرض مشروع القرار A/51/L.24.

السيد مباي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتكلم باسم المجموعة الأفريقية لكي أعرض مشروع القرار A/51/L.24 بشأن "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها". نعرف جميعا أن ليبريا كانت من أكثر البلدان الأفريقية تضررا طوال سنوات عديدة. وقد عانت من حرب أهلية بين الأشقاء أدت الى تقويض كل مؤسسات البلد، وقادت الى وقوع أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، ودفعت بمئات الآلاف من اللاجئين الى الخروج من البلد، وشردت الكثيرين داخل حدودها. وقد تسببت هذه الحالة في معاناة شديدة يقاسي منها الشعب الليبري الذي يواجه مشاكل اقتصادية خطيرة أيضا. ويسرني أن أذكر أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا قد اتخذت عددا من المبادرات الايجابية التي تهدف الى إرساء السلام والمصالحة في البلد.

ونحن على علم بالجهود التي يضطلع بها فريق الرصد التابع للجماعة فيما يتعلق بإرساء أسس السلم والأمن في البلد. فليبريا، بفضل جهود الفريق، لم تتفكك. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها رؤساء دول الجماعة من أجل صنع السلام، وهي الجهود التي بلغت ذروتها بتعيين السيدة روث ساندو بيري رئيسة لمجلس الدولة. وتتقاتل مختلف الفصائل في ليبريا للاستيلاء على السلطة. وقد أمكن - عن طريق اتفاق أبوجا - الحصول على موافقة اجماعية على أن تصبح السيدة بيري رئيسة لمجلس الدولة.

ويأخذ مشروع القرار A/51/L.24 في الاعتبار الحالة في البلد بوجه عام وينص على اتخاذ التدابير اللازمة لكي يتمكن البلد من ايجاد حل لحالته الاقتصادية العسيرة. ومشروع القرار يكاد يكون مطابقا لقرار العام الماضي عدا بعض التعديلات التي تراعي تطورات الحالة في البلد. وبالتالي، فإن مشروع القرار يحيط علما في الفقرة الثانية من الديباجة بقرار مجلس الأمن ١٠٧١ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي يرحب فيه المجلس بالاتفاق المبرم في أبوجا عام ١٩٩٦ الذي مد اتفاق أبوجا لعام ١٩٩٥ حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ومن غير المعروف بعد ما إذا كان زعماء الفصائل المختلفة سيحترمون هذا الاتفاق. ويرحب مشروع القرار في الفقرة الخامسة من الديباجة بتولي السيدة روث ساندو بيري لمهام منصبها في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كرئيسة جديدة لمجلس الدولة وبجهودها الرامية الى استعادة التماسك والاعتبار الى المجلس.

والجمعية على علم بأن عمليات النهب التي وقعت في آب/أغسطس من هذا العام أدت الى إحداث خسائر جسيمة في البلد. ولهذا فإن فقرات منطوق مشروع القرار تطلب الى المجتمع الدولي أن يزود حكومة ليبريا بالمساعدة ليمكنها من إنقاذ ليبريا من الحالة الصعبة التي تمر بها في الوقت الحالي.

وفي الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار، يجري الإعراب عن الامتنان لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة الى حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية، وحثها على مواصلة جهودها. وبطبيعة الحال، يجري الإعراب في مشروع القرار عن التقدير للأمين العام لما يبذله من جهود متواصلة لحشد مساعدات الإغاثة والانعاش لليبريا. كما يطلب فيه الى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تستمر في تزويد ليبريا بالمساعدات التقنية والمالية وغيرها من المساعدات اللازمة لعودة اللاجئين والعائدين والمشردين الليبريين وإعادة توطينهم وتأهيل المقاتلين، بما يسهل عودة السلام والحياة الطبيعية الى ليبريا.

والجمعية على علم بأن الصندوق الاستئماني لليبريا أنشئ لتزويد البلد بالمساعدة. ولهذا يجري في مشروع القرار تكرار النداء لجميع الدول للإسهام بسخاء في الصندوق.

ومشروع القرار واقعي جدا، فنحن نعلم أن المنظمات الإنسانية في ليبريا كثيرا ما تكون عرضة للهجوم. وبالتالي، يجري في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار شجب جميع الاعتداءات على الأفراد التابعين للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وتخويفهم ونهب معداتهم ولوازمهم وممتلكاتهم الشخصية. كما تدعى فيه كل الفصائل وزعماؤها لأن يحترموا احتراما كاملا أمن وسلامة جميع أفراد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية وفريق الرصد التابع للجماعة، بتأمين حرية الحركة كاملة لهم في جميع أنحاء ليبريا.

ويطلب إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من مشروع القرار (A/51/L.24) أن يواصل بذل جهوده لحشد جميع المساعدات الممكنة داخل منظومة الأمم المتحدة لمساعدة حكومة ليبريا فيما تبذله من جهود للتعمير والتنمية. ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أيضا أن يضطلع، عندما تسمح الظروف بذلك وبالتعاون مع سلطات ليبريا، بتقييم شامل للاحتياجات بغية عقد مؤتمر مائدة مستديرة للجهات المانحة من أجل تعمير ليبريا وتنميتها.

هذا هو مضمون مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة لاعتماده. إن ليبريا، كما قلت في بداية ملاحظاتي، بلد يعاني من مشاكل اقتصادية هائلة ومحن إنسانية يعجز عنها الوصف. وهذا هو السبب في أن البلدان الأفريقية تتمنى أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيد كامبل (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت البلدان التالية المنتسبة إلى الاتحاد عن مشاركتها في هذا البيان: بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا. كما أعلنت رومانيا ولختنشتاين عن مشاركتهما في هذا البيان.

إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى التي طرأت عليها تغيرات جذرية في غضون الأيام القليلة الماضية، تبرز مدى أهمية أن نكون مستعدين للاستجابة بطريقة سريعة ومنسقة وفعالة للأزمات الإنسانية، بغية التخفيف من معاناة أخوتنا من البشر.

في اجتماع خاص عقده الوزراء الأوروبيون للتنمية والمعونة الإنسانية، لبحث الأزمة الإنسانية التي تمر بها منطقة وسط أفريقيا، أعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وزعماء المنطقة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتسهيل إيجاد حل سلمي شامل للصراع، وأكد من جديد التزامه بتقديم المساعدة بكل السبل الممكنة.

ثم شدد الوزراء على ضرورة العمل بأسلوب منسق مع الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير

الحكومية لضمان وجود استجابة إنسانية فعالة للأزمة، وأكـــدوا على أهميـــة الدور التنسيقي لإدارة الشؤون الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة.

وبعد ذلك قامت القيادة الثلاثية (الترويكا) لوزراء الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية بزيارة زائير ورواندا للحصول على معلومات مباشرة عن الحالة هناك. ووجد الوزراء أن وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية كانت جميعا مستعدة استعدادا حسنا، في ظل الظـــروف السائدة، لمهمتي إيصـــال الإغاثـــة الإنســـانية اللازمة، وعودة اللاجئين طواعية إلى وطنهم.

وبالطبع، كانت التطورات تتوالى بطريقة كان من الصعب التنبؤ بها قبل بضعة أيام لا أكثر. وهذه التطـــورات يجـــري رصدهـــا على أعلى مستوى في الاتحـــاد الأوروبي، ويبـــذل كـــل جهد ممكن لتوفير المساعدة المطلوبة على وجه الاستعجال لوكالات المعونة الموجودة حاليا في رواندا لرعاية اللاجئين العائدين ودعم إعادة توطينهم، ومساعدة اللاجئين والمشردين في شرق زائير.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالسرعة التي تم بها توجيه النداء العاجل الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل منطقة البحيرات الكبرى استجابة للأزمة في شرق زائير، وحظي النداء فعلا باستجابات أولية من الاتحاد، سواء على المستوى الفردي أو من خلال الجماعة الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى على تعزيز رصد حقوق الإنسان.

إن الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى تتحدى المجتمع الدولي بأن يقدم المساعدة الإنسانية الفعالة، وهو ما يجب أن يسعى إليه في كل حالات الطوارئ التي تتطلب استجابة دولية. ولكن التحدي الأكبر والأكثر دواما هو العمل من أجل اتقاء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة والتسهيل قدر الإمكان من الانتقال الميسر من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة التعمير والتنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك من خلال الأخذ بنهج إنمائي طويل الأجل حتى في المراحل المبكرة من الاستجابة لحالات الطوارئ.

لقد تناول الأمين العام في تقريره (A/51/172) الجهود الجارية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدم في حالات الطوارئ، وكذلك عملية استعراض قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لهذه الحالات وهي العملية التي استهلها المجلس الاقتصادي والاجتماعـــي فـــي دورتها الموضوعية في عام ١٩٩٥. وقد تعرضت للمسألتين ببعض التفصيل في البيان الذي أدليت به باســـم الاتحـــاد الأوروبـــي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت سابق من هذا العام، وأعتزم اليوم أن أركز على عدد من المجـــالات التي تهمنا بصفة خاصة.

أحرزت منظومة الأمم المتحدة بعض التقدم في مجال تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. إلا أن من الواضح أن الحاجة تقوم إلى بذل جهود أكبر لتحسين قدرة المنظومة على الاستجابة بفعالية وخاصة في هذا المجال. ونرى أن عددا من الآليات التي أذنت بها الجمعية العامة بموجب قرارها ١٨٢/٤٦ (١٩٩١) للمساعدة في تعزيز التنسيق، يمكن استخدامها على نحو أكثر فعالية.

لقد حققت عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات نتائج لا بأس بها، ولكن بالإمكان تحسينها من خلال زيادة التناسق في عرض النداءات، وأن تكون الاستراتيجيات الإنسانية قائمة على أولويات أكثر تحديدا. وإننا نحث الوكالات المعنية على تكثيف تعاونها مع إدارة الشؤون الإنسانية للعمل على زيادة فعالية هذه العملية.

أما الأداة الأخرى لحشد الموارد التي أنشئت للمساعدة في كفالة أن تكون هناك استجابة مناسبة التوقيت - وأعني بها الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ - فهي تعمل كما كان متوقعا لها، كما أنها أثبتت قيمتها مرة أخرى في الأزمة الحالية. ومع ذلك، نلاحظ أن بعض المشاكل لا تزال قائمة فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للصندوق وسرعة تجديد موارده. ونحث الوكالات المعنية أن تبادر إلى التسديد على سبيل الاستعجال حتى تحافظ على الطابع الأساسي للصندوق، أي على طبيعته الدائرة.

ومن الأمور الحيوية لكفالة الاستجابة الفعالة والمناسبة التوقيت والمنسقة لحالات الطوارئ، أن يكون هناك فهم عام وأهداف مشتركة لدى الوكالات المعنية، واستعداد لدعم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وإدارة الشؤون الإنسانية. وعلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن تضطلع بدور مركزي في تحديد دور كل هيئة من الهيئات المعنية وعلاقة كل منها بالأخرى وبمنظومة الأمم المتحدة برمتها.

ويشدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على الأهمية التي يعلقها على عملية الاستعراض التي بدأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٥٦/١٩٩٥. ونحن نشجع الوكالات ذات الصلة ومجالس إدارتها أن تكمل في الوقت المناسب استعراضها للقدرات الفردية، وأن تضع نصب أعينها الموضوع الأشمل، وهو استعراض قدرة المنظومة بأسرها، وأن تسعى إلى تزويد المنظومة بإرشادها المتناسق. وينبغي استكمال جميع عمليات الاستعراض في الوقت المناسب لتمكين الأمين العام من الاستفادة من محتواها وتوصياتها عندما يعد تقريره للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧.

إن الوضع المالي غير المستقر لإدارة الشؤون الإنسانية التي لا يخصها من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلا ٢٥ في المائة فقط من الموارد التي تحتاجها للاضطلاع بأنشطتها، يشكل لنا مصدر قلق عميق. ونحن نؤيد بقوة تخصيص مزيد من الموارد لإدارة الشؤون الإنسانية من الميزانية العادية لفترة السنتين القادمتين. كما نشجع توسيع قاعدة الجهات المانحة، بمناشدة المانحين غير التقليديين أن يدعموا إدارة الشؤون الإنسانية وكذلك العمل الشامل الذي تباشره الأمم المتحدة في ميدان الطوارئ الإنسانية، سواء كانت كوارث طبيعية أم حالات طوارئ معقدة.

إن سلامة وأمن وكرامة جميع الأفراد المنخرطين في العمل في حالات الطوارئ ينبغي أن تكون لها الأولوية دائما. وعدم احترام الأعراف والمبادئ الإنسانية باستمرار يسبب قلقا بالغا، كما هو الحال بالنسبة للتهديدات التي يتعرض لها أمن وحياة الأفراد الذين يقومون بأعمال الإغاثة في الميدان. وتصديق الدول الأعضاء في الاتفاقية الخاصة بأمن الأفراد التابعين للأمم المتحدة والمرتبطين بها على الاتفاقية بأسرع وقت ممكن من شأنه أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح. إن أحكام القانون الإنساني الدولي تنطبق في حالات الصراع، ويجب أن تحترمها جميع الأطراف المعنية.

اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأتناول باختصار مسألة إجرائية تحت هذا البند. بينما يعترف الاتحاد الأوروبي بحاجة البلدان فرادى والمناطق، فإنه لا يزال يشعر بالقلق من العدد الكبير من مشاريع القرارات التي تناشد تقديم مساعدة اقتصادية خاصة، والتي تقدم تحت هذا البند من جدول الأعمال. إننا نثني على الجهود التي بذلت لتبسيط النصوص ولتقديمها بالتناوب مرة كل سنتين عند الضرورة. ونحن نناشد الدول ذات الشأن أن تتمسك بروح قرار الجمعية ٢٢٧/٥٠ عند صياغة المشاريع، ونتطلع إلى مناقشة الطرق اللازمة لزيادة تحسين آليات صنع القرار في الجمعية، في وقت لاحق أثناء الدورة الحادية والخمسين.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالاستجابة إلى أقصى مدى ممكن لمحنة الأفراد الذين يتعرضون لحالات الطوارئ. وقدرة المجتمع الدولي على الاستجابة يمكن، بل ينبغي، أن تحسَّن وذلك، أولا وقبل قبل شيء، لرفع المعاناة عن المتضررين بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، وثانيا لتجنب تبديد الموارد. ونتوقع من جميع الأطراف المشاركة في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة في منظومة الأمم المتحدة أن تعمل معا لوضع تقرير موضوعي وتوصيات موضوعية ينظرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام المقبل. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواجه التحديات التي أمامها إذا ما كان لها أن تواصل تلقي دعم الحكومات في هذا المجال الحاسم من مجالات التعاون الدولي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم جميع الجهود لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب النرويج بتقرير الأمين العام الشامل، المقدم إلى

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة، والمقدم الآن إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. ونحن نقدر العمل المنهجي المستفيض لشتى منظمات الأمم المتحدة وكذلك اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مجال تطبيق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ فيما يتعلق باستعراض مسؤوليات وقدرات المنظمات في الاستجابة للحالات الإنسانية.

إن المجالس أو اللجان التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية أجرت مناقشات هامة بشأن دورها في الحالات الإنسانية الطارئة. وهذه العملية الجارية ينبغي أن توفر أساسا ممتازا لمناقشات مثمرة في الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد لاحظت النرويج بارتياح كبير أن مسألة مساعدة وحماية المشردين في الداخل كانت موضوع مناقشة عند متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهناك ضرورة لتوضيح المسؤوليات المؤسسية للوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة. إن العدد المتزايد للمشردين في الداخل يمثل تحديا خاصا أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمساعدة وإعادة الاندماج والعلاقات مع السلطات المحلية. والنرويج تؤيد جهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين في الداخل.

إن إحدى المسائل التي حددتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإجراء مزيد من المناقشة بين الوكالات حولها هي مسألة التنسيق في حالات الطوارئ المعقدة. وقد أيدت النرويج بقوة إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية لضمان الاستجابة الدولية المنسقة لحالات الطوارئ الإنسانية. ويسرنا أن نلاحظ أن الإدارة عملت على تحسين أدواتها من أجل التنسيق، ومن بينها عملية النداءات الموحدة، ونحن نعتبر النداءات الموحدة أداة طيبة لضمان استجابة منسقة وشاملة لحالات الطوارئ. لكن الإدارة كثيرا ما توجه نداءات متعددة بالإضافة إلى النداءات الموحدة. وقد شهدنا هذا فيما يتعلق بالأزمة الحالية في شرق زائير. وليس من السهل دائما تفهم وضع تلك النداءات وكيفية التنسيق بينها في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولهذا نود أن نؤكد أن من الأهمية بمكان أن تبلغ الحكومات المانحة بشأن الأولويات الكلية لمنظومة الأمم المتحدة في كل حالة من حالات الطوارئ. وإدارة الشؤون الإنسانية تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية في هذا الصدد.

يقوم فريق عامل فرعي مشترك بين الوكالات الآن باستعراض مختلف الخيارات الممكنة للتنسيق الميداني. والنرويج تعتبر هذا مسألة ذات أهمية كبرى، ونتوقع مزيدا من المناقشة بشأنه في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم أن يتضمن تقرير الأمين العام إلى ذلك المجلس مقترحات وتوصيات واضحة، قائمة على نتائج عملية الاستعراض الجارية. وجميع الخبرات ذات الصلة المحصلة من التنسيق الميداني يجب أخذها في الحسبان عند إعداد وتقديم الخيارات الممكنة.

لقد قيل مرات عديدة إن الوقاية خير من العلاج. إلا أن هذا الاعتراف من الصعب مع ذلك العمل به، ونحن نشهد مرة أخرى حدثا مأسويا لم يكن بوسع المجتمع الدولي أن يحول دون وقوعه، هذه المرة في منطقة البحيرات الكبرى. وحكومة بلدي تخصص الموارد لجهود التفاوض الدولية وتدابير بناء الثقة لمحاولة تقليل خطر اندلاع الصراعات. وقد استحدثت النرويج نظاما للاستعداد لحالة الطوارئ، يمكننا من استدعاء الأفراد وتهيئة الموارد المادية في وقت قصير جدا. كما اقترحنا إنشاء صندوق تحت تصرف الأمين العام للعمل الوقائي والسريع. مع ذلك فإن الكثير من العمل مطلوب في مجال التخطيط الوقائي وتخطيط الطوارئ.

إن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية واضحة تماما، قائمة على المبادئ الإنسانية، للتعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية. غير أننا نود أن نؤكد في الوقت نفسه أن البلدان التي يحتاج سكانها إلى المساعدة عليها هي أيضا المسؤولية عن ضمان وصول

الإمدادات الإنسانية وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية وضمان سلامة أفراد الإغاثة.

والمناقشة الجارية في أنحاء منظومة الأمم المتحدة بشأن الإغاثة الإنسانية فرصة أمام الوكالات لتوضيح العلاقة بين الإغاثة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل أو أية أشكال أخرى للمساعدة. ومن المهم أن تنعكس هذه المناقشة في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبينما المناقشة في المجلس ليست نهاية هذه العملية، فينبغي أن تكون خطوة في الطريق نحو تحسين المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى أولئك الذين تعتمد أرواحهم ومستقبلهم عليها.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعدني أن أتكلم بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة". إن معرفتي الشخصية بالسيد أكاشي وخبرته الطويلة وتفانيه العظيم، بالإضافة إلى خبراته المكتسبة من الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الميدان العملي في بلدي تجعلني على يقين من أن موضوع هذا البند من جدول الأعمال يحظى بأهمية قصوى ويغطي أحد الأدوار الرئيسية التي عُهد بها إلى الأمم المتحدة بموجب الميثاق.

نظر وفدي بعناية في الوثائق المقدمة بشأن هذا البند وبصفة خاصة تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. بيد أنه نظرا لضيق الوقت سأقصر ملاحظاتي على جانب هام واحد من التقرير، وهو العلاقة بين عمليات الإغاثة وأنشطة الإنعاش والتعمير.

يشير التقرير إلى أن من المحتمل أن تظل هناك حاجة متزايدة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، ويعترف بحقيقة أن الركود والنقص الكبير في أموال المساعدة الإنمائية الرسمية يطعن في صحة التقدير الشائع عموما بأن المساعدة الموجهة نحو التنمية المستدامة قد تمنع الأزمات المعقدة وتساعد في حلها.

ويعترف التقرير أيضا بالحاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب بقدر الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للكوارث والأزمات. غير أن التقرير يوجه النظر إلى أن التمويل اللازم لأنشطة الإنعاش والتنمية يكون شحيحا في بعض الأحيان بسبب ضعف اهتمام عامة الناس ولأن الكثير من المانحين يرون أن احتياجات الإنعاش تقع بين الولاية المتعلقة بالإغاثة وبين التنمية.

وقد لاحظ وفدي، في متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦، أن المجالس التنفيذية واللجان، في منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال ناقشت بصفة خاصة الصلات بين عمليات الإغاثة وأنشطة الإنعاش والتنمية. وإننا إذ نأخذ تجربة لبنان في الاعتبار، نؤيد استنتاجات هذه اللجان بضرورة صياغة إطار استراتيجي لإجراءات دولية ووطنية، يوفر نهجا شموليا لاحتياجات إنعاش البلدان التي تواجه الأزمات. ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها مختلف الهيئات مثل لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، لإقامة علاقات عمل أوثق بين مؤسسات بريتون وودز والوكالات الإنسانية والإنمائية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

ونؤيد أيضا فكرة أن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من استجابة متكاملة؛ وأنها لا تغني عن الأنشطة السياسية أو العسكرية أو الإنمائية الدولية الأخرى التي تعالج الصراع وأسبابه الجذرية. ومن قبيل المصادفة أن يتمشى هذا الرأي مع استنتاجات غراسا ماشيل الخبيرة التي عينها الأمين العام لتقديم تقرير عن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال.

وما فتئ وفدي يرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية خاصة لحالة البلدان التي تقوم ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد نشاطر الأمين العام رأيه الذي أعرب عنه في "ملحق لخطة السلام" بأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع شرط ضروري

لتوطيد أركان السلم والأمن. وكانت هناك دائما حيرة حول ما اذا كانت أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع امتدادا للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ أو ما إذا كان ينبغي وضعها ضمن برامج التنمية العادية. ونرى أن أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع تقع بين الاثنين ولكن ينبغي تناولها بطريقة استثنائية. ينبغي أن تكون المطلب الضروري الملح الذي يمكن من استكمال المساعدة الإنسانية التي تقدم في حالات الطوارئ، لأن السلام بدون هذه الأنشطة سيبقى هشا.

وفي ضوء هذا الفهم دأبنا على المطالبة بأن ينسق المجتمع الدولي جهوده لمعاونة برامج الإنعاش والتعمير في لبنان. والواقع أننا ندرك أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتخذان من وقت لآخر عددا من القرارات بغية تحقيق هذا الهدف. وآخر هذه القرارات، القرار ٣٢/١٩٩٦ الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. ونحن نشعر بالامتنان ونسعى إلى أن تتخذ الجمعية العامة في هذه الدورة قرارا مماثلا.

ويمكن لكل أمرئ أن يعي الحالة الفريدة الملحّة لأي بلد يسعى إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولست في حاجة إلى أن أشرح الدمار الهائل الذي أصاب بلدي وشعبي في الحرب الطويلة التي استمرت ١٧ عاما. لقد أصيبت كل جوانب الاقتصاد في بلدنا بأضرار بالغة وأصبحنا في وضع متخلف بالنسبة للتطورات التي تجري في الاقتصاد الدولي. ويجب علينا ليس فقط أن نعيد بناء بلدنا ولكن أيضا أن نتكيف مع الحتميات الجديدة المسلم بضرورتها للتنمية، لا سيما مفهوم التنمية المستدامة، ومع المتطلبات الجديدة التي وضعتها خطط العمل المعتمدة في المؤتمرات الدولية المعنية بالطفل والسكان والتنمية الاجتماعية والمرأة والمستوطنات البشرية.

أما في الوقت الحاضر فنشعر بالاطمئنان للتطورات الأخيرة التي سينعقد نتيجة لها مؤتمر أصدقاء لبنان في واشنطن في الشهر القادم بناء على دعوة من حكومة الولايات المتحدة. ونحن نثق في أن هذا المسعى سيكون مثاليا ونأمل أن يحتذى به في المستقبل في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي لبنان يعهد لحوالي ٢٠ منظمة تابعة للأمم المتحدة بولايات تتفاوت بين صون السلام ومساعدة اللاجئين والتعمير والتنمية. وكل منظمة من هذه المنظمات تعمل بمفردها أو مع المنظمات الأخرى، بالاشتراك مع الحكومة والمجتمع المدني لدعم الجهود الوطنية التي ترمي إلى بناء بلدي من جديد في المستقبل. والواقع أننا اعترفنا دائما بأهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على المستوى القطري. وإننا، في هذا الوقت من تاريخنا، نشعر بامتنان أكبر لهذا الدور الذي يؤكد الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي للجهود التاريخية التي تضطلع بها حكومتي لإعادة التعمير والتأهيل في البلد الممزق بشدة.

وامتناننا للدور الذي تقوم به المنظمات التابعة للأمم المتحدة نعبر عنه بطرق مختلفة، ومن بينها أننا ننفذ خطة طموحة لإعادة بناء مجمع الأمم المتحدة في وسط بيروت، وهو أول مبنى يشيد في وسط العاصمة المدمرة. وهذا المبنى سيكون مَعلما، وسيكون أيضا نموذجا لتطبيق جميع المتطلبات التي توختها القرارات المختلفة للجمعية العامة بتقديم أنشطة أفضل تنسيقا وأقل تكلفة من الناحية العملية. لكننا على يقين بأن أفضل تعبير عن امتناننا لهذه المنظمات سيكون التحقيق الكامل لهدفنا المشترك. وهذا عهد قطعناه على أنفسنا.

السيد يوان شاوفو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ظل هذا البند يناقش في الجمعية العامة لمدة خمسة أعوام منذ اعتماد القرار ١٨٢/٤٦. كما أن العيد الخامس لميلاد إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة يقترب موعده. ويلاحظ الوفد الصيني مع التقدير الجهود الدؤوبة التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية برئاسة السيد ياسوشي أكاشي وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومن سبقوه في شغل هذا المنصب وكذلك منجزاتهم في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في إطار التنفيذ النشط للقرار ١٨٢/٤٦ وغيره من القرارات ذات الصلة.

ومن المعروف تماما أن الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة، التي كثيرا ما تحدث في شتى أنحاء المعمورة، تسببت في السنوات القليلة الماضية في خسائر لا حصر لها في الأرواح البشرية وتحركات ضخمة للاجئين. وقد وجهت نداءات متكررة الى المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. فالمساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث تكون دائما في وضع غير مأمون إذ يتجاوز الطلب فيه العرض وتكون الأموال المتاحة محدودة جدا. وتواجه إدارة الشؤون الإنسانية في الوقت الحالي تحديات خطيرة للغاية.

ويرى الوفد الصيني أنه ينبغي في هذه الحالة، أن تواصل إدارة الشؤون الإنسانية تنسيق الجهود بشكل فعال للوكالات التي تقدم مساعدة إنسانية وغوثية في حالات الكوارث وتعزيز التعاون الوثيق بكل أشكاله فيما بين شتى الوكالات، وتحقيق الاستفادة الكاملة من الميزات النسبية الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الغوثية في حالات الكوارث الطارئة الى البلدان المنكوبة بالكوارث. وينبغي أيضا أن تواصل تلك الإدارة زيادة تعزيز إدارة الصندوق المركزي الدائر للطوارئ، وحشد جهود البلدان المتقدمة النمو لتقديم المزيد من التبرع،،ات، وتوسيع نطاق الموارد المتاحة حتى يمكن زيادة تحسين القدرة على الاستجابة الفورية للطلبات التي تقدم للحصول على المساعدة الغوثية في حالات الكوارث. وينبغي كذلك أن تواصل تلك الإدارة إجراء الدراسات عن نظام الإنذار المبكر في مجال المساعدة الإنسانية، وأن تنشئ قناة اتصال قوية وفعالة ومنتظمة. وعليها أن تواصل في الوقت نفسه العمل بجدية في المرحلة الأخيرة من العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لضمان تحقيق هذه الأهداف.

ولقد أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر. وتعيش الغالبية العظمى من ضحايا الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان في البلدان النامية أو في أقل البلدان نموا. لذلك، يكون من الضروري حشد المجتمع الدولي بأسره لتقديم مساعدة إنسانية وغوثية في حالات الكوارث في توقيت حسن الى المناطق المنكوبة بالكوارث، ومساعدة الشعوب المتضررة من الكوارث في جهودها الرامية الى الإصلاح والتعمير. وفي الوقت نفسه، ندعو أيضا الى ضم المساعدة الغوثية التي تقدم في حالات الكوارث الطارئة الى المساعدة الإنمائية من أجل مساعدة حكومات البلدان المنكوبة بالكوارث على التعجيل بتنميتها الاقتصادية، ورفع مستواها العلمي والتقني، وتعزيز قدرتها على اتقاء الكوارث ومكافحتها. وبهذه الطريقة، يمكن القضاء تدريجيا على الفقر، وكذلك تحقيق التنمية المستدامة. ونأمل أن تضطلع إدارة الشؤون الإنسانية والهيئات الأخرى ذات الصلة بدور أكبر في هذا الجانب في الأيام المقبلة.

ويهتم الوفد الصيني اهتماما بالغا بالمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويعلق أهمية كبيرة على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق شتى أنشطة المساعدة ويدعمها. والصين بلد نام يتعرض للكوارث أيضا. ففي هذا العام عانينا من فيضانات خطيرة بشكل غير عادي من النادر أن يكون لها مثيل في التاريخ. وعلى الرغم من هذه الكوارث الطبيعية، فقد استجبنا، بقدر استطاعتنا، للنداءات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وذلك بتقديم مساعدة غوثية في حالات الكوارث ومساعدة اقتصادية خاصة عبر القنوات الثنائية الى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولبنان وسيراليون وملاوي وزامبيا وأنغولا ورواندا وبلدان أخرى. ويؤيد الوفد الصيني ويدعم بشكل كامل جهود الأمم المتحدة لتقديم مساعدة اقتصادية خاصة الى موزامبيق والصومال والسودان وبوروندي ورواندا وأفغانستان وبلدان أخرى بالإضافة الى الشعب الفلسطيني.

ويعرب الوفد الصيني عن بالغ قلقه إزاء الحالة الراهنة للملايين من اللاجئين، والمشردين داخليا، والعائدين في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ونرى أن من الضروري جدا أن نقدم لهم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ونأمل أن يستجيب المجتمع الدولي بأسرع ما يمكن.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن الثناء للسيد غزالي على الطريقة الممتازة التي يترأس

بها مداولات الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

ومن دواعي الشرف والاعتزاز العظيمين لي أن اشترك بالنيابة عن وفد بلدي في نظر تقارير الأمين العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق. ويود وفد بلدي أن يسجل تقديره العميق لتقارير الأمين العام، وخصوصا للطريقة التي توضح بها شتى الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في سعيها الى تلبية طلبات المساعدة الإنسانية من شتى بقاع العالم، وبشكل خاص من أفريقيا ومن بلدي نفسه.

وفي مساعينا الرامية الى التصدي لتحديات المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، نجد أن دور الأمم المتحدة يكتسي أهمية قصوى نظرا لأنه يوفر إطارا مناسبا للتنسيق الفعال عندما يطلب من المجتمع الدولي أن يعالج المشاكل الصعبة التي تنجم عن الكوارث الطبيعية أو الظواهر الأخرى ذات الطبيعة المعقدة. وبينما أتكلم أمام هذه الجمعية العامة اليوم، يعاني الملايين من البشر من اليأس والشدة في منطقة البحيرات الكبرى. ويود وفد بلدي أن يشيد بالدول الأعضاء التي تعهدت بالمساهمة في إنشاء قوة مؤقتة متعددة الجنسيات للأغراض الإنسانية تقوم أولا بتسهيل العودة الفورية للمنظمات الإنسانية والإيصال الفعال للمعونة الإنسانية التي تقدمها منظمات الإغاثة المدنية للتخفيف من المعاناة المباشرة للمشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في شرق زائير؛ وأن تقوم ثانيا بتسهيل العودة الطوعية والمنتظمة للاجئين الى أوطانهم عن طريق مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وكذلك العودة الطوعية للمشردين. وتعمل حكومة بلدي مع غيرها من بلدان المنطقة من أجل تقديم الدعم الى جهود الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي بلدي نفسه، لا نزال نتلقى معونة إنسانية، وإن كانت كميتها قد انخفضت بشكل كبير. لقد أدت نهاية الحرب الى تهيئة ظروف تسمح بالانتقال من مرحلة معونة الطوارئ الى مرحلة الإصلاح والتعمير وإعادة الاندماج والتنمية، خاصة في القطاعات الأساسية من البرنامج الحكومي الخمسي. ويعتبر إنشاء خدمات اجتماعية أساسية - مدارس ومراكز صحية وتوفير المياه النقية - من الأنشطة الهامة التي تضطلع بها الحكومة بدعم من المجتمع الدولي بهدف إيجاد حد أدنى من الظروف اللازمة للاستكمال الناجح لعملية الإعادة الى الوطن وإعادة التوطين لأبناء موزامبيق الذين التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة أثناء الصراع المسلح. وباتت هذه العملية الجارية في موزامبيق من أكبر وأنجح برامج الإعادة الى الوطن التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أي وقت مضى. وهذا مثال مشرق لفعالية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وبانتهاء عملية العودة الى الوطن وإعادة توطين السكان العائدين، تحقق تقدم كبير في الإنتاج الزراعي وغيره من الأنشطة المنتجة. وكما أوضح الأمين العام في تقريره بشأن تقديم المساعدة الى موزامبيق، أظهرت عملية الانتقال السياسي والاقتصادي في موزامبيق دلالات عن عودة البلد الى الاستقرار والحياة الطبيعية.

وعلى الرغم من المنجزات الاقتصادية والسياسية التي تحققت، ظلت الديون الخارجية تشكل عقبة تعوق تحسين مستويات المعيشة لشعبنا. وحقيقة الأمر أن مديونية موزامبيق الخارجية زادت بنحو ٦ في المائة في السنتين الماضيتين. وفي عام ١٩٩٤، استوعبت تكاليف خدمة الديون وحدها نحو ٩٣ في المائة من إجمالي حصائل الصادرات لبلدنا، بما يمثل نحو ٢٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشاطر وفدي الأمين العام ملاحظته، الواردة في تقريره عن المساعدة الطارئة لموزامبيق، بأن

"من الواضح أن موزامبيق تحتاج إلى تخفيف الديون والإعفاء منها بصورة استثنائية، كي يتسنى لها بلوغ وضع يمكن فيه الوفاء بتكاليف

الدين، ولكي تستعيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية". (A/51/560، الفقرة ١٨)

ونأمل أن يقوم شركاؤنا في التنمية والمؤسسات المالية الدولية بالتعجيل بجهودهم لتخفيف ما على كاهلنا من عبء الديون.

وعلى الرغم من أن نزع الألغام هو إحدى الأولويات العليا لحكومتي، إلا أن الألغام البرية المضادة للأفراد لا تزال تقتل الناس وتعوق تنمية البلد بدرجة محسوسة. وأود أن أكرر ما قاله وزير الخارجية والتعاون لبلدي، هنا أثناء المناقشة العامة في هذه الجمعية:

"إزلة الألغام بالنسبة لنا ليست نهاية بحد ذاتها، بل هي عملية نعتبرها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية الشاملة. وتتمثل سياستنا، حيثما أمكن، في تنشيط الانتاج الزراعي والأنشطة المتعلقة به حالما تتم إزالة الألغام. ومع ذلك، نظرا لضخامة مسألة الألغام البرية في موزامبيق ... يحتاج الأمر إلى موارد إضافية للتصدي بفعالية لهذه المشكلة في السنوات المقبلة، لا سيما ضمن إطار تعزيز القدرة الوطنية على إزالة الألغام". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٢، صفحة ١١)

إن البلدان النامية مثل موزامبيق، التي لا تملك الوسائل والقدرات على اتقاء هذه البلية فورا، تعتمد على تضامن المجتمع الدولي وسنده بتقديم تكنولوجيات جديدة توفر وسائل أكثر أمانا وسرعة لتخليص العالم نهائيا من الألغام البرية. وبالاضافة إلى ذلك، يؤيد بلدي تأييدا كاملا النداء إلى عقد اتفاق دولي يحظر انتاج وتخزين واستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتنان بلدي لجميع البلدان والمؤسسات الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، التي أسهمت ولا تزال تسهم في برنامج نزع الألغام في موزامبيق، وكذلك في إسداء المساعدة إلى موزامبيق بصفة عامة.

وختاما أود أن أنوه بأن نجاح المساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث المقدمة لموزامبيق كان نتيجة للتنسيق والتعاون الجديرين بالثناء بين جميع العناصر الفاعلة - الأمم المتحدة وشركاء التنمية وحكومة موزامبيق. ولذا نقدر تقديرا عاليا جدا هدف تحقيق المزيد من ذلك التنسيق.

الآنسة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني، بالنيابة عن الدول الثلاث عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية (الجماعة الكاريبية) الأعضاء بالأمم المتحدة: انتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، وبلدي، جامايكا، أن أتكلم عن البند ٢١ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

وتود بلدان الجماعة الكاريبية أن تشكر الأمين العام على تقريره عن هذا البند، الوارد في الوثيقة A/51/172. إن ذلك التقرير يدرس سياق المساعدة الانسانية ويشير إلى أن تلك المساعدة، خلال العقد القادم، سوف تقدم على الأرجح في بيئة متزايدة التعقيد. وبغية تلبية احتياجات المتضررين تلبية فعالة، والتصدي بكفاءة للأسباب الجذرية للكوارث والأزمات، يقترح التقرير بأن الأمر يقتضي تفهما أفضل للسياق الذي سوف تقدم المساعدة الانسانية في إطاره في المستقبل.

ويشير التقرير كذلك إلى أن الفقر يزيد درجة التعرض سواء للكوارث الطبيعية أو للطوارئ التي من صنع الانسان. فالفقر إذن مشكلة معقدة، متعددة الأبعاد، تترك الناس ليس فقط عرضة للآثار المباشرة للكوارث والصراعات، بل أيضا في افتقار إلى الوسائل اللازمة لتوفير أسباب المعيشة من جديد. كما أن الفقر قد يقوض أسس المجتمع نفسها ويزيد من مخاطر الأزمات.

ويأخذ التقرير أيضا في الاعتبار العمل الذي يجري متابعة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ الذي يستعرض قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للطوارئ الانسانية. ونلاحظ رد فعل شتى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي أجرت مناقشات موضوعية كخطوة أولى في عملية المتابعة، وأعربت عن الالتزام بمعالجة المسائل التي أثارها القرار. ونثني على اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لوضعها إطارا في سبيل كفالة استجابة متماسكة، ونشجع تلك اللجنة على مواصلة عملها كأداة أساسية للتنسيق بين الوكالات. ولا نزال نلاحظ أهمية المجالات الثلاثة التي يقع عليها التركيز والمذكورة في التقرير: الصلات بين عمليات الغوث والتأهيل والتنمية، إسداء المساعدة وتوفير الحماية للأشخاص المشردين داخليا، التنسيق في الطوارئ المعقدة.

ونحن نسلم بأن تقدما قد أحرز في تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين في ميدان المساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. ومن المسلم به أن الأزمات المفاجئة وكثرة الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن صنع الانسان، أسفرت عن تحديات واحتياجات متنافسة جديدة، وسلطت الضوء تكرارا على أهمية انشاء آلية جيدة التنظيم ووافية التمويل، للتنسيق سواء داخل الحلبة الانسانية المتعددة الجوانب، أو مع عناصر أخرى من النظام الدولي المشارك في ادارة الأزمات واتخاذ التدابير لتوقيها.

إن حكومات الجماعة الكاريبية تدعم عمل إدارة الشؤون الانسانية في تعزيز الاهتمامات الانسانية. ومن دواعي سرورنا أن التقرير يذكر أن استراتيجية مالية استحدثت لمعالجة ما تحتاجه تلك الادارة من الموارد الخارجة عن الميزانية. ونهيب بالمانحين أن يقدموا سندا منهم بما يكفل أن تكون للإدارة قاعدة مالية سليمة وموارد منظورة للقيام بعملها على الأجل الطويل.

ومن مجالات التحدي المباشر الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا. ونحن نأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة وأن يضع آليات دائمة لمعالجة الحالات التي من هذا القبيل.

وتعترف الجماعة الكاريبية بأهمية العمل الجاري في إنشاء قاعدة البيانات وتجميعها في مجالات رئيسية شتى، بما في ذلك نظام الإنذار الإنساني المبكر الذي يسمح بتبين احتمالات الأزمات التي قد تترتب عليها عواقب إنسانية. وكما يقترح التقرير، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز هذا النظام. وننوه أيضا في هذا الصدد بالحاجة إلى الحفاظ على قنوات اتصال منتظمة بالمكاتب الميدانية وأنظمة الاعلام الإقليمية.

إن التكنولوجيات الجديدة، خصوصا في جمع المعلومات وفي الاتصالات، مكنت من إحراز تقدم كبير في إمكان توقع الأحداث الطبيعية التي قد تكون هدامة. ونحن نعرف، بفضل خبرة مباشرة، الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه في جميع مراحل الطوارئ المعلومات الدقيقة والجيدة التوقيت، ونتوقع إيجاد تعاون وثيق بين الأمم المتحدة وحكوماتنا في هذا الصدد، في الميادين المتصلة بظروفنا.

وعلى مدار الخمس والعشرين سنة الماضية، تزايدت أيضا الأضرار التي ألحقتها الظواهر الطبيعية بشعوب البلدان النامية وبنياتها الإنمائية الأساسية. كما أن الكوارث الطبيعية تستنفد، كما تفعل الطوارئ المعقدة، كميات متزايدة من الموارد العالمية وتؤخر خطط التنمية. وإلى جانب ما تسببه من خسائر بشرية واقتصادية، فإنها عملت، في بعض الأحيان، على خلخلة النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمعات.

ففي منطقة الكاريبي، ثبت أن الكوارث الطبيعية من قبيل الأعاصير والفيضانات والعواصف والانهيالات الأرضية والنشاط البركاني والجفاف ذات طبيعة تدميرية تماثل ما للحروب والاقتتال المدني تقريبا. وتجلب تلك الكوارث الطبيعية في أعقابها حالات وفيات وتشرد وخسائر اقتصادية تقدر ببلايين الدولارات. لذلك فإننا ندرك ما في عمل إدارة الشؤون الإنسانية وأمانة العقد الدولي للتخفيف من الكوارث الدولية من عنصر بالغ الأهمية في تنسيق عمليات التخفيف من الكوارث الطبيعية والطوارئ البيئية

وتلطيف آثارها والاستجابة لها. وترغب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في إعادة التأكيد على أهمية استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما اللتين اعتمدتا في المؤتمر العالمي للتخفيف من الكوارث الطبيعية في ١٩٩٤. وتأخذ هذه الاستراتيجية في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل بربادوس، وتولي اعتبارا خاصا للحالة الخاصة بالدول الجزرية النامية الصغيرة. إننا نؤيد تماما نتائج استراتيجية يوكوهاما بمثلما نؤيد أهداف وأنشطة العقد الدولي للتخفيف من الكوارث الطبيعية. وإن القضايا التي التمست هذه الأنشطة المكملة لبعضها أن تبرزها لها صلة وثيقة مباشرة بالأحوال في بلدان الكاريبي.

ويدلل على قابلية منطقة الكاريبي البالغة للتضرر من الكوارث الطبيعية تعدد حدوث الأعاصير التي تخلف آثارها السنوية من البؤس في كافة أنحاء المنطقة. ومما لا جدال فيه أن منطقة الكاريبي نجت هذا العام من بعض الخراب الذي ألحقه موسم الأعاصير في العام الماضي. بيد أننا شهدنا انقضاض بعض الأعاصير على العديد من البلدان.

وقد دفع خطر الكوارث الطبيعية الى أن تعطي منطقتنا الأولوية لتدعيم المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية الرامية الى تدعيم قدرات بلداننا المعرضة للكوارث على التأهب والتلطف والاستجابة والانتعاش. ويقدم الفصل الثاني من برنامج عمل بربادوس مخططا أوليا يقر فيه المجتمع الدولي بشكل خاص بقابلية الدول الجزرية النامية الصغيرة للتضرر وبما للكوارث الطبيعية والبيئية من آثار. وتقديم التزام ودعم قويين على الصعيد الدولي ومن قبل وكالات الأمم المتحدة العاملة في هذا الميدان أمر لا مناص منه للنجاح في تنفيذ الأعمال الهامة الموصى بها في برنامج العمل هذا من أجل التصدي للحاجات الخاصة لبلداننا.

ونحن نرغب في الثناء على إدارة الشؤون الإنسانية لما قامت به من تيسير وتعبئة وتنسيق لأعمال الإغاثة الدولية لمساعدة البلدان المتضررة على مواجهة عواقب الكوارث، ولا نزال نؤكد على قيمة تلك الجهود. ونحن نشير الى أن الإدارة قد نظمت، بالاقتران مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجا للتدريب على إدارة الكوارث، وأنها استجابت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحالات طوارئ متنوعة عن طريق العمل كوسيط بين البلدان المتضررة والبلدان المانحة، وكبيت للمقاصة ومركز اتصالات للتنبيه الى وقوع الكوارث وتلقي الإخطارات عنها.

وترغب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في شكر وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية التي دعمت جهودنا لاستحداث بنية أساسية للإدارة الشاملة للكوارث تخدم بلدان المنطقة دون الإقليمية. ولقد كانت المساعدات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ذات أهمية جمة. وقد تعاونت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية على وجه الخصوص مع حكومات الإقليم من أجل تدعيم قدراتنا المؤسسية على إدارة الكوارث والاستجابة لها، وقدمتا خدمات صحية استشارية في الميدان الإنساني، وساهمتا في سد احتياجات الإقليم من بناء القدرات عن طريق الحلقات الدراسية والدورات التطبيقية والجهود المبذولة للتوعية الجماهيرية، وعن طريق مشروع إدارة الإمدادات التي قامتا به استهدافا لفرز وتصنيف وصول كميات كبيرة من إمدادات الإغاثة في أحوال ما بعد وقوع الكارثة.

إن النتائج المذكورة في تقرير الأمين العام سليمة حقا. ومما لا جدال فيه أن المشروع الإنساني النزعة مكلف، بيد أنه لا يمكن إنكار حتمية الواجب الإنساني والإغاثة في حالات الكوارث. إننا نتفق مع التقرير في أن المجالات التالية تحتاج الى المعالجة: الوقاية، والتأهب والتخطيط لحالات الطوارئ، والتنسيق، وتحسين فهم النظام؛ وتوافر الموارد الضرورية لتمكين إدارة الشؤون الإنسانية من الاضطلاع بالأنشطة المكلفة بها؛ والخضوع للمساءلة.

كما نتفق مع ما جاء في الاستنتاجات بأن قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية تتوقف على الكيفية التي يعمل بها كل طرف في النظام، والكيفية التي يعمل بها كل جزء،

داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مع العناصر الأخرى.

وختاما، يرغب أعضاء الجماعة الكاريبية في تكرار الإعراب عن الحاجة الى أن تؤكد سياسات العمل الإنساني الدولية على استمرارية الإغاثة من أجل التأهيل والتنمية وإلى النهوض بأعبائها بشكل واف، وذلك إذا ما أريد العثور على حلول طويلة الأجل. كما أننا على اقتناع، من واقع تجربتنا المباشرة، بأنه ينبغي أن يكون من بين الأهداف ذات الأولوية لتلك السياسات إضفاء طابع اللامركزية على استراتيجيات الاستجابة من خلال تدعيم القدرات المؤسسية على إدارة الكوارث على الصعد الوطنية ودون الإقليمية. كما نعتقد بأن المعارف والخبرات التقليدية المتوافرة لدى السكان والحكومات في البلدان المعرضة للكوارث تشكل مصادر حيوية يجب تطويرها واستغلالها بفعالية أكبر.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد علق وفدي بالتفصيل على قضايا تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ خلال المناقشات التي دارت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في الصيف الماضي. ونحن نشاطر ونؤيد تماما أحكام قرار المجلس ١٩٩٦/٣٣ بشأن هذا الموضوع.

ونود أن نكرر الإعراب عن بعض آرائنا بصدد القضايا الرئيسية التي غطاها تقرير الأمين العام في سياق الحالة الشاملة المتعلقة بحالات الطوارئ الإنسانية. لقد أخذنا نشاهد في الأشهر الأخيرة عددا من التطورات المزعجة، ومن أسف أن النغمة الدرامية لتقرير الأمين العام لها ما يسوغها. وبوسعنا أن نقول بدون مبالغة إننا نشعر بقلق كبير من جراء الحقائق المشار إليها، والحاجة المستمرة الى الأنشطة الإنسانية، والاتجاه البازغ لشعور المانحين بالكلل، وتفاوت الاهتمام المبدى تجاه العمليات المضطلع بها في بلدان وأقاليم معينة.

وإننا، إزاء هذه الخلفية، نقدر بحق جهود إدارة الشؤون الإنسانية لتنظيم وتنسيق الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية. وإن نظام الإنذار الإنساني المبكر وعملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات لها دور فريد تضطلع به في تعبئة الجهود المشتركة بين الوكالات في هذه الحالات. وفي الوقت نفسه، من الضروري لجميع المنظمات أن تدلل على وجود مستوى عال من الدوافع والمرونة.

ودللت الأحداث في أفغانستان بصورة واضحة كيف يمكن لأزمة إنسانية متطاولة ومشتعلة لم تنل الاهتمام الكافي أن تلتهب لتحتل صدارة العناوين الرئيسية في الأخبار وتصبح أهم بند في جدول أعمال المجتمع الدولي. كذلك تؤكد الحالة الراهنة في شرق زائير وفي إرجاء منطقة البحيرات الكبرى على الاحتمالات المتفجرة التي ينطوي عليها الحل المنقوص للصراع والتأهيل في فترة ما بعد الصراع. وروسيا من بين البلدان التي ما فتئت في الأسابيع الأخيرة تعمل بنشاط لاستكشاف الوسائل التي يمكن أن تنقذ حياة الآلاف المؤلفة من البشر من خلال تثبيت استقرار الحالة في المنطقة وتقديم الدعم الإنساني الكافي للسكان المحتاجين. وتتخذ روسيا الآن خطوات عملية لتوفير الإغاثة الطارئة، بما في ذلك إقامة جسر جوي من إمدادات الغذاء، والعربات والخدمات الأخرى.

وبالمناسبة، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي، ومن خلال وزارة الطوارئ وحدها، قدم خلال فترة العام والنصف الماضية، مساعدة إلى ١٨ بلدا وصلت تقريبا إلى ٢٠ مليون دولار، بينما وصل الحجم الإجمالي لمواد الإغاثة الإنسانية إلى أكثر من ٠٠٠ ١٥ طن. ومن الناحية الجغرافية، تم توجيه مساعدة الطوارئ هذه إلى جيران روسيا الأقربين - أي أذربيجان وجورجيا وطاجيكستان - وبلدان أخرى في آسيا - وهي أفغانستان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين ولبنان - وفي أفريقيا - وهي اثيوبيا وأوغندا ورواندا وزائير والكونغو ومالي.

ولكن في الظروف غير المستقرة الحافلة بالأزمات، التي ليست حالة حرب ولا سلام، ما زال ينبغي الحفاظ على كامل السلسلة المتصلة بين أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ وجهود التأهيل والتعمير. ومن الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز تمويل الترتيبات المتعلقة بهذه الأنشطة بما في ذلك وسيلة

للربط المنطقي بين النداءات المشتركة بين الوكالات والموائد المستديرة للمانحين واجتماعات الأفرقة الاستشارية. ونتطلع خصوصا إلى النتائج التي ستسفر عنها دراسة المقترحات الجديدة لتحقيق وسيلة الربط في المجالس التنفيذية لمختلف الصناديق والبرامج كجزء من إعداد التقرير التحليلي الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩٧.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسائل بناء السلام في فترة ما بعد الصراع والتي يتوقع أن تردم الهوة بين المعونة والتنمية. وهنا يوجد تحد معترف به على نطاق واسع يتمثل في تعزيز التكاملية والتنسيق بين جميع العناصر التي ينطوي عليها الأمر، بما فيها شعب الأمانة العامة والوكالات الإنسانية ومؤسسات بريتون وودز.

ونرى أن من الأهمية بمكان، وخصوصا في إطار ما يسمى بالسلسلة المتصلة، الإبقاء على المسائل التي تتعلق بمرحلة ما بعد تشرنوبيل مع الأنشطة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة. وإن التقييمات والتوصيات التي وافقت عليها اللجنة الرباعية في اجتماعها في نيسان/أبريل الماضي والمتعلقة بالذكرى العاشرة للكارثة ينبغي أن تقدم حافزا لهذا المجال من أنشطة الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن يكون الاجتماع العادي القادم للجنة في بداية كانون الأول/ديسمبر مثمرا.

وفي السنوات الأخيرة تعزز على نحو كبير تنسيق المساعدة الإنسانية على مستوى المقر. وتم عمل الكثير لتحسين التنسيق في الميدان. ولكي يحقق القطاع الإنساني في الأمم المتحدة إمكانية التنبؤ المطلوبة في مجال التدابير المشتركة، فإن من الأهمية بمكان دعم العملية الآخذة في التوسع والمتمثلة في إبرام مذكرات تفاهم بين الأطراف الفاعلة في أسرة الأمم المتحدة المشاركة في العمليات الإنسانية.

وفيما يتعلق بإمكانات الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ينبغي أيضا بذل الجهود للتخلص من الاختناقات، ونرى أنه يمكن التوصل في مجالات التنسيق والتدريب المهني والرصد والتقويم خصوصا إلى نتائج أسرع وأكثر فاعلية، لا سيما أن المنظمات المشاركة هي في معظم الأحوال منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ونشعر بالارتياح عموما إزاء العمل الذي بدأ في إطار الأفرقة الفرعية التي أنشئت بإشراف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ونتوقع صدور توصيات هامة في ستة مجالات رئيسية من جانب الاجتماع القادم لهذه اللجنة في شباط/فبراير القادم.

إن العديد من الأطراف تعمل عند هذا المنعطف على استكشاف نهج إزاء مفهوم أكثر فعالية وتكاملا للاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ. وهذه ليست مسألة تفلسف تأملي وإنما بالأحرى مسألة تفكير بالجهود العملية التي تبذل في مناطق مثل يوغوسلافيا السابقة والسودان ومنطقة البحيرات الكبرى. وهناك استراتيجية جديدة بدأت تبرز من خلال تجربتنا اليومية. ونحن على ثقة بأن إدارة الشؤون الإنسانية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين سيسهمان إسهاما كبيرا في صقلها.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية أن تتوفر لإدارة الشؤون الإنسانية، بوصفها المنسق الرئيسي لاستجابة الأمم المتحدة الإنسانية، الفرصة لمواصلة عملها من خلال الاستخدام التام لإمكاناتها في التعاون الوثيق مع شركائها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

ويؤيد وفد بلدي المقترح الرامي لاعتماد مشروع قرار جوهري في هذه الدورة للجمعية العامة يمكننا من التركيز على نحو مناسب على الأولويات في ضوء الاستعراض العام لنظام المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة الذي سيجري في العام القادم.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ١٩٩٦، استمر العالم يواجه تحديات هائلة، إذ ضربت حالات الطوارئ الإنسانية بوروندي، والشيشان، والعراق، والعديد من الأنحاء الأخرى في العالم. وتثير التطورات في شرق زائير اليوم قلقا خاصا بالنسبة لنا. وتدلل تجربتنا في هذه الملمات بوضوح أن أهمية استجابة المجتمع الدولي لحالات الطوارئ الإنسانية بطريقة فعالة وحسنة التوقيت أخذت تتزايد من وجهة

النظر الإنسانية، وكذلك بالنسبة لسلم وأمن المنطقة والعالم. وتحقيقا لهذا الغرض، بات من المحتم للأنشطة الإنسانية المضطلع بها تحت إشراف مختلف المنظمات والوكالات الإنسانية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال، أن تنسق بفعالية بحيث لا تنطوي على أية ثغرات في الأنشطة أو تبديد للموارد الهامة بسبب الإزدواجية. وبالتالي، فإن مشكلة التنسيق تصبح بالغة الأهمية. ولهذا السبب نعتبر البند الذي ننظر فيه الآن والمعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" بندا هاما وجاء في أحسن توقيت.

ومما يبعث على التشجيع أن إدارة الشؤون الإنسانية والمجالس التنفيذية ولجان المنظمات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تشارك في مناقشات بشأن طريقة متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، الذي يستهدف تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ هذه بطريقة فعالة من خلال تنسيق أفضل ويشعر وفد بلدي بالارتياح إزاء الاتجاه العام لهذه المناقشات ويتطلع إلى تلقي التقرير الأخير ومناقشته بإسهاب في الدورة الموضوعية القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩٧. واليوم، أود أن أتقدم ببعض النقاط البارزة التي تدور في خلد وفد بلدي بشأن هذه المسألة الهامة.

أولا، يجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تعزز قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال تشجيع التنسيق الأفضل بين مختلف منظماتها ووكالاتها الإنسانية ومن خلال استخدامها بشكل أكمل لدرايتها الفنية وتجربتها سواء في المقر أو في الميدان. والمبدأ الأساسي الذي ينبغي ملاحظته هنا هو أن التنسيق لن يتعزز إلا إذا أدركت كل منظمة ووكالة الأنشطة الداخلة في مجال اختصاصها وسعت إلى العمل مع الآخرين ككل عضوي لا يتجزأ على أساس التكاملية المتبادلة. وفي هذا السياق، فإن الجهود التي بذلها مؤخرا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات الأخرى لإبرام مذكرات تفاهم تستهدف وضع مبدأ التكاملية هذا موضع التنفيذ ينبغي الإشادة بها كخطوة في الاتجاه الصحيح.

ثانيا، فيما يتعلق بالتنسيق على مستوى المقر ينبغي أن يكون دور إدارة الشؤون الإنسانية في مقر الأمم المتحدة دورا رئيسيا بوصفها المركز المفاهيمي لهذا التنسيق. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالجهود المضنية التي تقوم بها تلك الإدارة في هذا الاتجاه بمبادرة من وكيل الأمين العام، السيد ياسوشي أكاشي وتحت قيادته. وقامت الإدارة، بصورة خاصة، بجهود جديرة بالثناء لتحديد دورها في أخذ زمام المبادرة لتنظيم وتيسير استجابة مختلف الوكالات الإنسانية في أوانها لأية حالة طارئة. ومن هنا يجدر الثناء على الجهود الراهنة التي ترمي الى تعزيز عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي ينبغي أن تقوم بدور هام في تبادل المعلومات وتنسيق السياسة فيما بين المنظمات الإنسانية وتحسين عملية النداءات الموحدة بين الوكالات، وكذلك الجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة والرامية الى تحسين القدرة على منع الكوارث والتخفيف من حدتها. وفي الوقت نفسه، تعتقد اليابان أن من الأساسي أن تظل الإدارة مخلصة لوظيفتها الرئيسية بوصفها المركز المفاهيمي للتنسيق دون دخول الميدان التنفيذي للأنشطة الإنسانية، الأمر الذي يجب، من حيث المبدأ، أن يترك لمختلف الوكالات الإنسانية التنفيذية.

ثالثا، فيما يتعلق بالتنسيق على المستوى الميداني، يعتقد وفدي أن التنسيق يمكن أن يكون أكثر فعالية عندما تقوم به وكالة رئيسية تعين من بين مختلف الوكالات المنفذة المعنية على أساس كل حالة على حدة، وفقا لمعايير الخبرة الفنية في حالات محددة المكتسبة من تجربة القيام بأنشطتها والوجود الدائم لتلك الأنشطة في الميدان. وربما يكون من الصحيح أنه ستنشأ حالات يتعين فيها على إدارة الشؤون الإنسانية أن ترسل بعثة الى الميدان لتقييم الاحتياجات الإنسانية في حالة عدم وجود وكالات منفذة في الميدان. ولكن حتى في ذلك الظرف فإنه ينبغي للإدارة أن تقصر عملها على تقييم هذه الاحتياجات الإنسانية ليتسنى لأنسب الوكالات الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في أقرب وقت ممكن.

رابعا، هناك حاجة واضحة الى التفكير مليا وبطريقة أكثر منهجية في مشكلة كيفية تنفيذ الانتقال السلس من الإغاثة الطارئة الى الإنعاش والتنمية كعملية مستمرة. وبغية إنشاء نظام أكثر تماسكا للتغلب على هذه المشكلة، يرى وفدي أن من المهم أن نقوم في مرحلة مبكرة من عملنا بإشراك وكالات المساعدة الإنمائية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للاستفادة الكاملة من خبرتها ومواردها، بينما تقوم وكالات المساعدة الإنسانية في الوقت نفسه بتنفيذ برامج تساعد على التحفيز على الإنعاش والتنمية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي إنشاء آلية لضمان التعاون الوثيق بين المنظمات الإنسانية والوكالات الإنمائية لتمضي عملياتها بطريقة منسقة يتمم بها بعضها بعضا. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان القرار الذي اتخذه مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص جزء من الأموال الأساسية للمساعدة في الحالات الاقتصادية الخاصة شريطة أن تستخدم هذه الأموال في تلبية الاحتياجات المالية التي تنشأ في المرحلة الانتقالية من الإغاثة الطارئة الى الإنعاش والتنمية. ولكن يبدو أن الطرائق المحددة لاستخدام هذه الأموال تتطلب مزيدا من الدراسة المتأنية.

خامسا، أن مسألة المشردين داخليا مسألة دقيقة ويدور حولها نقاش كثير في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وغيرها من المحافل، ولكن دون التوصل الى نتيجة محددة بسبب عدم وجود منظمة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن هذه المسألة الهامة. ويعتقد وفدي أن المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن ننطلق منه هو أن تكون كل وكالة من وكالات المساعدة الإنسانية مسؤولة عن هؤلاء المشردين في الداخل ضمن نطاق ولايتها، وأنه ينبغي للوكالات أن تسعى مجتمعة لمعالجة حالة محددة لحماية الأشخاص المشردين داخليا بوضع إطار منسق للتعاون يرتكز على تخصص كل وكالة منها وعلى خبرتها وقدراتها. إن كيفية إنشاء مثل هذا الإطار استنادا الى هذا المبدأ مهمة تتطلب المزيد من الدراسة. ونتطلع الى تلقي توصيات من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن أفضل الطرق لتقسيم المسؤولية لمعالجة هذه المسألة فيما بين الوكالات وبشأن كيفية تنسيق أنشطتها. ومن جهة أخرى، في رأي وفدي المدروس أنه ينبغي لنا أن نتوخى الحذر في إناطة المسؤولية الرئيسية في هذا المجال بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظرا الى الأعباء المالية العالية وغيرها من الأعباء الملقاة على كاهلها.

إن الدور التنسيقي المركزي لإدارة الشؤون الإنسانية سيكون هاما للغاية لدى اضطلاعنا بجهودنا الرامية الى تحسين التنسيق وفقا للأسس التي بينتها توا. وفي هذا السياق، تنظر اليابان بقلق عميق الى الحالة المالية الراهنة التي تواجهها الإدارة، وهي مقتنعة بأنه يجب القيام على جناح السرعة، بالتماس حل جذري طويل الأمد للمسألة إذا كنا جادين إزاء الدور المتوقع لهذه الإدارة أن تقوم به. وبينما يؤيد وفدي تأييدا كاملا الجهود الحالية التي تبذلها الإدارة من أجل الحصول على قدر أكبر من الموارد المخصصة لها في الميزانية العادية أعتقد أن الضرورة تقتضي البحث عن حل أساسي أكبر بكثير عن طريق القيام، من حيث المبدأ، بدمج جميع نفقات الإدارة في الميزانية العادية وذلك لأنها جزء لا يتجزأ من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومكون أساسي لها. ولهذا السبب، وحتى في غمرة الجهود الحالية الرامية الى تخفيض الميزانية العامة للأمم المتحدة ينبغي القيام بجهد كامل لتمويل الأنشطة الأساسية للإدارة عن طريق الأنصبة المقررة. وإذا كان من المحتم أن تستمر الإدارة في هذه الأثناء في الاعتماد بشدة على التبرعات من البلدان المانحة، فإن وفدي يحث الإدارة على تحقيق مزيد من التقدم في وضع أولويات أنشطتها وعلى الاضطلاع بمزيد من الجهود تهدف الى الترشيد وتعزيز الكفاءة في الإدارة.

وأود أن أتطرق بإيجاز الى الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ. ونلاحظ مع الارتياح أن الصندوق ما برح يمثل وسيلة فعالة لسد الفجوة المالية ولتمكين وكالات الأمم المتحدة من الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب. غير أن وفدي يرى أن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام بشأن استخدام الصندوق في حالات الطوارئ المستمرة، ينبغي أيضا النظر اليه بحذر شديد، نظرا الى الغاية الأصلية والرئيسية من إنشاء الصندوق، وهي ضمان الاستجابة في الوقت المناسب في المرحلة الأولية لحالة من حالات الطوارئ. أما بالنسبة للاقتراح الثاني الوارد في التقرير ومؤداه أنه ينبغي توسيع نطاق الصندوق، فيرى وفدي أنه ما من حاجة ملحة الى القيام بذلك في هذه المرحلة، إذ نفهم أن التوازن قد عاد الى مستوى مرض.

وكما ذكرت في مستهل كلمتي فإن أهم العوامل التي تكفل السلم والأمن في عالم اليوم يتمثل في قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية للحالات الإنسانية الطارئة. وأود أن أؤكد مجددا أن اليابان ستواصل الاشتراك بنشاط في المناقشة بشأن كيفية تحقيق هذه الاستجابة الفعالة.

وإن اليابان، بفضل التأييد الذي تلقته من عدد كبير جدا من البلدان الأعضاء، ستشارك ابتداء من العام القادم في مناقشات مجلس الأمن في مجال الحفاظ على السلام والأمن.

واليابان مصممة على الإسهام، عن طريق المشاركة النشيطة في هذه المناقشات، في تحقيق أهدافنا وضمان السلم والاستقرار في مختلف أجزاء العالم. وترى اليابان، إذ تقوم بذلك، أن من المهم أن نراعي، بصفة خاصة، انه لا يمكن في عالمنا المعاصر تحقيق السلم والاستقرار وصيانتهما على أساس العوامل السياسية والعسكرية وحدها، وإنما ببذل الجهود التي تأخذ بعين الاعتبار منظورا أوسع يشمل الشواغل الإنسانية وإلى إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى التنمية.

السيد عروة (السودان): تأكيدا لالتزام حكومة السودان بمسؤوليتها تجاه كافة مواطنيها، قامت بمبادرة دعوة الأمم المتحدة لمشاركتها في تنسيق وإدارة عملية شريان الحياة لايصال الإغاثة الضرورية للمواطنين المتضررين والمتأثرين بالحرب. وجاءت هذه الدعوة انطلاقا من قناعة السودان بدور الأمم المتحدة كأداة للتعاون الدولي المحايد والنزيه الذي يساهم في دفع وترسيخ السلام.

ومنذ بداية انطلاق عملية شريان الحياة بذلت حكومة السودان أقصى جهودها وتعاونت مع المنظمات الدولية والمانحين لتسهيل تدفق الاغاثة لمواطنيها فطلبت من الأمم المتحدة أن تسعى لضمان قبول فصائل حركة التمرد لمبدأ وآليات وسبل ايصال المساعدات الإنسانية للمواطنين في كافة المناطق التي حاصرهم فيها التمرد. وذهبت حكومة السودان إلى درجة تفويض الأمم المتحدة لتنسيق وتوزيع الإغاثة على المواطنين في هذه المناطق اعتمادا على عنصر الثقة التي توليها حكومة السودان في مشاركة وحياد ومسؤولية وشفافية الأمم المتحدة. وهي المبادئ التي قامت عليها عملية شريان الحياة ويعتمد عليها نجاح العملية في النهاية.

إن عملية شريان الحياة قد أصبحت خلال فترة قصيرة من عمرها لا تتجاوز السنوات السبع تجربة غير مسبوقة في التعاون الدولي في مجال السياسات الإنسانية وتميزت باستجابتها الطوعية لاحتياجات المتضررين وعبر ممرات آمنة بغير حاجة لاستخدام قوة عسكرية أو المساس بسيادة الدولة. ومن هنا أصبحت نموذجا متحضرا يمكن الاستفادة منه في مناطق النزاعات المعقدة في أي منطقة من مناطق العالم.

وإن حكومة السودان تتطلع لعملية شريان الحياة لتصبح أحد أهم عناصر بناء الثقة الضرورية لصناعة السلام وتحقيق الاستقرار، بجانب كونها آلية للإغاثة والعون الإنساني. ومن هنا نرجو أن نعبر عن عميق تقديرنا للمبادرة وإشادتنا بها التي جاءت من منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج ثقافة السلام. ونود أن نشير بصفة خاصة إلى توصيات ندوة ونوورك دوبك في هولندا التي عقدت في أيار/مايو ١٩٩٦ حول البعد الإنساني في حل النزاعات. لقد بلورت حكومة السودان رؤية واضحة تجاه توصيات هذا السمنار تم تسليمها لمنسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة الطارئة. ونأمل أن تجد هذه التوصيات الفرصة الكافية للتطبيق والمساهمة الفاعلة في عملية بناء الثقة اللازمة لتحقيق السلام الدائم.

وإن تجربة عملية شريان الحياة جديرة بالتقييم للاستفادة منها في مناطق أخرى من العالم تواجه ظروفا مماثلة. ونرجو أن نشير بصفة خاصة للآثار الايجابية للإغاثة التي تم توزيعها بالتعاون مع الحكومة في تخفيف معاناة المتضررين. إلا أنه من الضرورة بمكان تدقيق النظر في الجدوى الاقتصادية للعملية من أجل زيادة فاعليتها. ونعتقد أن هذه الجدوى قد أضيرت كثيرا بسبب التكلفة الباهظة الناتجة عن التركيز على النقل الجوي وإغفال وسائل النقل البري والنهري وبالسكك الحديدية الأقل تكلفة، والأكثر جدوى. إن استخدام هذه الممرات كما نصت عليه عدة

اتفاقيات من شأنه توفير أموال طائلة لمصلحة المتضررين وحدهم.

وأود أن أؤكد هنا أن حكومة السودان ملتزمة بإيصال وتوزيع الإغاثة لكافة مواطنيها المتضررين وحريصة على هذا الايصال، حتى وإن كانوا يقطنون في مناطق يسيطر عليها أو يحاصرها التمرد. غير أنه يتعين أن يعتمد توزيع الإغاثة على نتائج المسوحات وليس على أية اعتبارات أخرى. وتؤكد حكومة السودان التزامها بنتائج هذه المسوحات دون تمييز بين مواطنيها سواء كانوا في مناطق سيطرة الحكومة أو التمرد.

ولقد نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٥٠ ياء الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على الاستعراض المستمر لعملية شريان الحياة بهدف تقييم فاعليتها وكفاءتها وشفافيتها، كما أكد القرار على اشراك حكومة السودان في تسييرها، وقد عملت حكومة السودان على انفاذ قرار الجمعية المشار اليه، غير أنها لم تجد القدر الكافي من الاستجابة فيما يتعلق بمشاركتها في تسيير العملية.

وإننا نرحب بدور الأمم المتحدة في تنسيق عمليات الإغاثة، ولكن هذا الدور يتعين أن يكون في إطار التعاون والمشاركة الكاملة مع الحكومة السودانية التي ليس بإمكانها الوقوف السلبي والتخلي عن ممارستها لحقوقها السيادية المشروعة. ولهذا، فإن حكومة السودان تؤكد على مطالبتها بالالتزام بما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٥٠ ياء الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والذي أكد على اشراك حكومة السودان في تسيير عملية شريان الحياة.

وبالرغم من القناعة العامة بأهمية وضرورة استمرار عملية شريان الحياة، فإن حكومة السودان تلاحظ أن هناك انكماشا في تمويل العملية. ولقد كانت الاستجابة للنداء الموحد لوكالات الأمم المتحدة لتمويل عملية شريان الحياة للعام ١٩٩٦ حتى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ كما يلي: ٧٣٩ ٧٢١ ٢٨ دولارا لعمليات الأمم المتحدة. ٩٦٤ ٤١٥ ٣٧ دولارا للعمليات خارج نظام الأمم المتحدة وجملة هذه المبالغ ٧٠١ ١٣٦ ٦٦ دولار، أي ما يعادل نسبة ٢٦,٦ في المائة من جملة المبالغ التي طالب بها النداء الموحد، وهي نسبة تعكس مدى ضعف وانكماش التمويل لعملية شريان الحياة.

وأن من أهم المبادئ التي تقوم عليها عملية شريان الحياة والعمل الإنساني بصورة عامة مبدأ حماية وعدم اعتراض قوافل الإغاثة، أو تعريض العاملين في مجال العون الإنساني لأي خطر. غير أن حكومة السودان تود أن تعرب عن أسفها وشجبها للتجاوزات التي حدثت مؤخرا حين قامت بعض الجماعات المتمردة في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ باختطاف اثنين من موظفي مفوضية العون الإنساني من داخل باخرة إغاثة نيلية وتعريضهم للتعذيب وتهديد حياتهم.

وأن حكومة السودان تدعو كافة الأطراف الى الالتزام الجاد بالأسس والمبادئ التي تنظم عملية شريان الحياة، وإلا فإن الهدف الأساسي من العملية سينتفي، كما أن تكرار مثل هذا الحادث من شأنه أن يهدد انسياب العون الإنساني للمتضررين.

وأن حكومة السودان ترى أن كل أطراف عملية شريان الحياة شركاء وليسوا خصوما. ومن هذا المنطلق وتعبيرا عن حسن النية، ورغبة في دفع بناء الثقة وترسيخا للسلام، وخدمة للأهداف الإنسانية، تعلن حكومة السودان ترحيبها بالعمل المشترك في مجالي إجراء المسوحات وضبط ومراقبة توزيع الإغاثة في كافة أنحاء السودان. وفي هذا الإطار لا تمانع حكومة السودان في استقبال المنظمات الطوعية العاملة في مناطق التمرد والملتزمة بمبادئ شريان الحياة والقوانين السودانية.

وأن حكومة السودان إيمانا منها بالعمل الإنساني وتثبيتا لخطواتها في طريق تحقيق السلام لا تمانع في تكوين فرق مشتركة تضم أجنحة العمل الإنساني للحكومة وأجنحة العمل الإنساني لفصائل التمرد للقيام بالمسوحات في كافة أنحاء السودان بهدف تعزيز الثقة فضلا عن الحصول على المعلومات الحقيقية والمتجانسة. وتؤكد الحكومة استعدادها لتقديم كافة الضمانات والتسهيلات الضرورية لتحقيق ذلك.

ولقد شهدت بلادي خلال العام المنصرم تحقيق عدة خطوات في سبيل الوصول الى السلام والاستقرار. ولقد تم التوقيع على ميثاق للسلام دفع بثمانية فصائل من فصائل التمرد الى التعبير عن الرغبة في العودة الى الوطن والانخراط في مسيرة التنمية. وجددت الحكومة العفو العام وتركت الباب مفتوحا لانضمام ما بقي من فصائل التمرد الى الميثاق.

ولقد وفرت هذه الخطوات فرصة مواتية لعودة طوعية كثيفة من معسكرات النازحين داخل البلاد الى مناطقهم التي هجروها. وتتلخص سياسة الحكومة في تشجيع عودة النازحين الطوعية الى مناطقهم الأصلية حالما يتوفر قدر مقبول من الاستقرار، أو الى مناطق تتوفر فيها فرص العمل والانتاج أو الاندماج في مناطق تواجدهم الحالية، إن رغبوا في ذلك، وتهيئة وسائل الانتاج اللازمة لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم. وفي هذا الإطار ترجو حكومة السودان أن تجد الدعم الضروري من المجتمع الدولي لمشروعات إعادة توطينهم واستقرارهم.

وبالإضافة الى النازحين فإن مناخ السلام السائد الآن يشجع أعدادا كبيرة من اللاجئين على العودة من الدول المجاورة. وتبذل الحكومة أقصى جهدها في سبيل استقبالهم واستيعابهم واستقرارهم. وتتطلع حكومة السودان الى المجتمع الدولي للمساهمة في هذه الجهود وفاء بالمواثيق الدولية ذات الصلة باللاجئين.

ولقد وافقت حكومة السودان على استخدام ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية للمتأثرين بالحرب في جنوب السودان. وتتطلب المرحلة القادمة إجراء محادثات جديدة مع إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لتحديث الاتفاقية السابقة التي تم التوصل اليها في عام ١٩٩٤. وترى الحكومة كذلك أن ثمة ضرورة قصوى لرصد المال اللازم لتأهيل هذه الممرات التي تمثل السبيل الأجدى اقتصاديا لنقل الإغاثة.

ومن ناحية أخرى فإن الألغام المزروعة عشوائيا في جنوب البلاد تشكل تهديدا رئيسيا لعملية صنع السلام وترسيخ الاستقرار وتطبيع الحياة. وتشير تقارير الأمم المتحدة الى أن حركة التمرد بقيادة جون قرنق قد جعلت السودان ثالث دولة أفريقية من حيث عدد الألغام المزروعة في أراضيه، وهي الألغام التي أصبحت خطرا يهدد حياة المدنيين لا سيما النساء والأطفال، حيث أنها قد أودت بحياة المئات وأحدثت تعويقا للكثير من الأبرياء.

وفي سبيل مكافحة الألغام والتبصير بمخاطرها وبلورة الوعي لدى السكان للتعامل معها فقد أنشأت حكومة السودان لجنة قومية لدرء أخطار الألغام. وترحب الحكومة بكل عون من المجتمع الدولي يساهم في مواجهة هذه المشكلة واستئصالها. وتود حكومة السودان أن تعبر عن شكرها وامتنانها للمانحين الرئيسيين على ما أبدوه من استعداد للمساهمة في هذا المجال، كما تدعو عملية شريان الحياة لوضع هذا الأمر ضمن الأولويات التي يتعين أن يتم تنسيق الجهود لمواجهتها.

وان حكومة السودان تولي اهتماما كبيرا للعمل الطوعي. ولقد شهد عام ١٩٩٣ نقاشا بناء وحيويا لبناء قدرات المنظمات الطوعية الوطنية وتعزيزها. ولقد شاركت في هذا النقاش إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة وممثلين للمنظمات الطوعية العالمية بجانب الأجهزة والمنظمات الرسمية والطوعية في السودان.

وان حكومة السودان تسعى لدعم المنظمات الطوعية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني. وفي سبيل ذلك ترحب بتوأمة هذه المنظمات مع رصيفاتها الأجنبية وتضافر الجهود كافة وفق مختلف الصيغ المناسبة.

ولا شك أن الأطفال هم أكثر فئات المجتمع تضررا وعرضة للأخطار، خاصة في حالة النزاعات المسلحة. ولهذا، كان لا بد من اتخاذ اجراءات جادة لحمايتهم والحيلولة دون تعرضهم للامتهان النفسي والبدني. وفي هذا الإطار تدعو حكومة السودان الى إنفاذ بنود اتفاقية حقوق الطفل بصفة عامة، وفي حالات النزاعات المسلحة وما تفرزه من ظروف صعبة بصفة خاصة.

ولقد ظلت حكومة السودان تدعو حركة التمرد الى الكف عن إيذاء الأطفال، وتجنيدهم والزج بهم في المعارك العسكرية، الأمر الذي أدى الى مقتل وتشريد عشرات الآلاف، وإلحاق الأسى بآلاف الأسر التي فقدت أطفالها. ولقد ظلت حكومة السودان تلفت انتباه المجتمع الدولي الى مأساة الأطفال المحتجزين وغير المصحوبين بذويهم.

وان حكومة السودان تود أن تعلن عن حرصها على حاضر ومستقبل الأطفال في المناطق التي تعاني من ظروف صعبة. وتدعو المجتمع الدولي وكافة الأطراف لاتخاذ تدابير جادة لإعادة الأطفال الى أهليهم وذويهم، وتأهيلهم نفسيا ودمجهم في المجتمع، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٣/٥٠ الصادر بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الأطفال غير المصحوبين بذويهم، ومع إعلان الخرطوم الخاص بتعزيز تبني اتفاقية حقوق الطفل وهو الإعلان الذي أجازه المجلس الوطني بالسودان في الرابع والعشرين من حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وان التزام حكومة السودان وشعبه بخيار السلام والاستقرار لا رجعة فيه، وان ثقة الحكومة بعملية شريان الحياة ستتواصل دعما لهذا الخيار. ولا شك أن ذلك يتطلب البدء في التحول التدريجي الذي نأمل أن يكون سريعا، من الإغاثة الى التنمية من أجل تأهيل المتضررين واستقرارهم وتحويلهم من متلقين للإغاثة الى منتجين ومساهمين بفعالية في التنمية، وصولا الى الاكتفاء الذاتي. من أجل ذلك ندعو جميع شركائنا في عملية شريان الحياة لزيادة وتكثيف الجهود، تمكينا للثقة والشفافية والإخلاص للأهداف الإنسانية، التي يتطلب تحقيقها التمسك بأرفع القيم الأخلاقية والإنسانية.

السيد فولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): خلال الأسبوعين الماضيين، تركز الاهتمام العالمي على الحالة في شرقي زائير، وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي كان يمكن أن يستجيب للأزمة على نحو أسرع، فإن الطريقة التي تطورت بها الأمور في الأيام الأخيرة لافتة للنظر. وقد استجابت بلدان من جميع بقاع العالم بتصميم. وكندا، من جانبها، أسهمت في هذه الجهود في المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية، مقدمة ١٥ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية طارئة بعد ساعات قلائل من إصدار النداء بذلك، ولا يمكن القيام بأقل من ذلك بالنسبة لضحايا هذه المأساة ولكن يتعين علينا أن نؤكد لهم أن الجهود التي نقوم بها والموارد التي نستطيع أن نقدمها لاحتواء الأزمة قد وزعت بما يحقق مفعولها الأقصى.

وباختصار، حتى في الوقت الذي نحاول فيه استيعاب دروس الصومال والبوسنة ورواندا فإن الأزمة في زائير دللت مرة أخرى على الأهمية الحيوية لتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وتبرز استجابة المجتمع الدولي لهذه الأزمة الأخيرة بعض القضايا المحيطة بتنسيق المساعدة الإنسانية ويمكن أن تشير إلى اتجاهات لإجراء تحسينات في الأمد الطويل.

إن ما تعلمه المجتمع الدولي من هذه التجربة الأخيرة قبل كل شيء هو أن الاستجابة للطوارئ الإنسانية المعقدة ينبغي أن تكون شاملة ومتكاملة. وقد أكد التقييم الذي قام به بشكل مشترك مانحو مساعدة الطوارئ لرواندا أن الجوانب السياسية والدبلوماسية والعسكرية والإنسانية وحفظ السلام وحقوق الإنسان والتنمية متضافرة تضافرا وثيقا قبل وأثناء وبعد ذروة الأزمة. والاستجابة الفعالة المتكاملة ينبغي أن تأخذ كل هذه العناصر بعين الاعتبار. ونحن ندرك تماما الحاجة إلى تنسيق قوي بين الجوانب السياسية والإنسانية والعسكرية المختلفة للعملية في شرقي زائير.

وعلى الجانب السياسي، فإن المبعوث الخاص للأمين العام، السفير ريموند كريتيانى يسافر بلا كلل بين العواصم الإقليمية للتشاور ووضع خطط عاجلة لنزع فتيلة التوترات ولتهيئة جو مستقر للمفاوضات.

وفي المجال الإنساني، نرحب بتعيين السيد سرجيو فيرا دي ملو، مساعد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، منسقا إنسانيا إقليميا، والسيد مارتين غريفيث الموظف بإدارة الشؤون الإنسانية لمساعدته. وما فتئ المنسق يعمل عن كثب مع السفير كريتيانى وخاصة في المناقشات مع الحكومات بشأن المسائل المتصلة بإمكانية الوصول إلى اللاجئين والمشردين. وهو مسؤول عن التنسيق الاستراتيجي

للجهود الإنسانية العامة، وعن تحديد الأهداف المتفق عليها وعن تساوق السياسات الإنسانية. ويبذل المبعوثون الخاصون والممثلون التابعون للأمم المتحدة أقصى ما في وسعهم وكذلك الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المشاركة في جهود الإغاثة لمساعدة السيد فيرا دي ملو في الوفاء بمهمته الحساسة. ونحن نشجعهم بقوة على الاشتراك الكامل في مختلف آليات التنسيق العاملة حاليا.

(تكلم بالانكليزية)

وإذ أتناول العنصر العسكري، هناك حاجة قوية إلى الشاور والتعاون على نحو وثيق بين القوة المتعددة الجنسيات والوكالات الإنسانية بشأن نطاق العمليات لتلبية الاحتياجات الإنسانية وسيجتمع المساهمون بقوات في القوة المتعددة الجنسيات في شتوتغارت غدا لمناقشة البدائل والخطط ولمناقشة أثر الأحداث الأخيرة على بعثتهم. وستحضر هذا الاجتماع أيضا الوكالات الإنسانية الرئيسية. إن الحالة المتغيرة ميدانيا وعدد وطبيعة القوات اللازمة، وكيفية وزمان ومكان ذهاب هذه القوات - وهي قضايا ذات أهمية حيوية - ستكون موضوع مناقشة وفي حين ينبغي تنقيح خططنا في ضوء العودة المستحبة لنصف مليون لاجئ إلى رواندا، تظل الولاية الأصلية كما هي، وأقصد تقديم المساعدة الغذائية والإنسانية ومساعدة اللاجئين الراغبين في العودة.

ولدى النظر في الحاجة إلى التنسيق فيما بين الوكالات في جميع جوانب الحالة الطارئة المعقدة، ترى كندا أن عمل وحدة الدفاع العسكري والمدني التي أنشأتها إدارة الشؤون الإنسانية يبشر بالخير. ومن الحيوي ايجاد التعاون الوثيق جدا بين هذه الوحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. ونحن نشجع الوكالات الأخرى على تحديد الاحتياجات الخاصة من موجودات الدفاع العسكري والمدني. وقد قامت الوحدة بتسهيل عدة عمليات للنقل الجوي ونحن نشجع البلدان على الاستجابة لطلبات المساعدة التي تقدمها الوحدة نيابة عن وكالات الأمم المتحدة. كما نرحب بالتفاوض على مذكرات تفاهم محددة مشتركة بين الوكالات تحدد مسؤولية كل منها في الاستجابة للأزمة الراهنة.

ونظرا لعدم وجود موارد متاحة مضمونة لمواجهة الأزمات، وبعبارة أخرى نظرا لعدم وجود أموال تكون جاهزة عند الحاجة ينبغي أن يظل جمع التبرعات المنسق عنصرا أساسيا آخر في أي استجابة إنسانية فعالة. وعلى الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها إجراء تقييمات مفصلة في المناطق المتضررة استطاعت إدارة الشؤون الإنسانية إصدار نداء عاجل موحد مشترك فيما بين الوكالات استجابة للأزمة. هذه خطوة إضافية نرحب بها في تعزيز تنسيق استجابتنا للأزمة. وفي هذا الصدد لعلي أضيف أن التنسيق الفعال في المستقبل سيتطلب أيضا أن يكون تمويل إدارة الشؤون الإنسانية تمويلا مستمرا أكثر استقرارا وموثوقية. وترى كندا أن هناك حاجة واضحة وعاجلة إلى زيادة المخصصات في الميزانية العادية للأمم المتحدة لإدارة الشؤون الإنسانية وبالنسبة لأنشطة إدارة الشؤون الإنسانية التي يكون فيها التمويل الطوعي ملائما ينبغي توسيع قاعدة المانحين.

وإن عبر الماضي القريب تبين لنا أيضا أن التنسيق المبكر بين المانحين ضروري وستستضيف كندا يوم السبت القادم في جنيف اجتماعا للمانحين من أجل السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الأولويات الأساسية لإعادة إدماج اللاجئين الذين يعودون إلى رواندا. وهناك أربعة أهداف لهذا الاجتماع هي أولا، ايجاد تفاهم أفضل لحالة اللاجئين العائدين حتى يكون لأعمال المانحين أثر أكبر؛ وثانيا، تعبئة اهتمام ودعم المانحين وتركيز اهتمامهم على قضية إعادة التوطين؛ وثالثا، استعراض ما يمكن أن يقوم به المانحون كل على حدة لتحديد أولويات العمل؛ وأخيرا تأمل كندا أن يتسنى للمانحين والوكالات الموافقة على الخطوات التالية لتحويل التزاماتنا إلى عمل.

وهناك حاجة واضحة ملحة إلى الماء والمأوى والغذاء ومجموعة الأدوات اللازمة للزراعة والخدمات الصحية. وكذلك هناك حاجة إلى دعم حل المنازعات على مستوى المجتمعات الصغيرة وزيادة عدد راصدي حقوق الإنسان في رواندا.

وفي الختام، هذه هي بعض الأفكار التي تسترشد بها كندا في صياغة نهجها إزاء الأزمة الحالية في أفريقيا الوسطى. وللأسف، هذه ليست إلا آخر مأساة تستحوذ على اهتمامنا، ويبدو أنه يمكن المراهنة بأنها لن تكون الأخيرة. ولهذا من الضروري أن نبني على أساس الدروس الصعبة التي تعلمناها، وأن نتخذ الخطوات اللازمة لضمان أفضل تنسيق ممكن لأنشطة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ الإنسانية في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد كندا بالتعاون الكامل مع جميع شركائنا في مداولات الجمعية في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تنوع أشكال الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، والتواتر المتزايد للنداءات الموجهة إلى المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية، يسلطان الضوء على الاحتياجات الملحّة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميدان الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإغاثة في حالة الكوارث. ويسر وفدي أن يشارك في مناقشتنا اليوم حول الطريقة التي يمكننا بها تلبية هذه الحاجة. وأود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/51/172)، الذي يعطينا أساسا ممتازا لمداولاتنا. ونود أن نعلق على جوانب محددة من ذلك التقرير التي نعتبرها هامة بشكل خاص.

ويشاطر وفدي الرأي المعرب عنه في التقرير بأن لضمان التنسيق الفعال فيما بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة المعنية بعمليات المساعدة الإنسانية أهمية قصوى. ولما كانت الزيادة الحادة التي حدثت مؤخرا في الحاجة إلى المساعدة الإنسانية لم تضارعها زيادة في الموارد المتاحة لهذا الغرض، فإننا نعتقد أن الحاجة إلى زيادة فعالية أجهزة الأمم المتحدة من خلال تعزيز آليات التنسيق أكثر أهمية من أي وقت مضى. فهي تخدم مصالح ضحايا الكوارث الطبيعية التي من صنع الإنسان، وكذلك مصالح المانحين، لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن إدارة الشؤون الإنسانية قامت منذ انشائها في عام ١٩٩٢ بدور قيادي في تعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة المعنية بالمساعدة الإنسانية. ونرحب بشكل خاص بوضع ترتيبات مؤسسية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والنداءات الموحدة. ونثني أيضا على إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية على إضفاء الطابع المؤسسي على مناقشاتها مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام من خلال "إطار التنسيق".

ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال الكثير الذي يتعين علينا القيام به. فأولا، ينبغي بذل الجهود لتقسيم المسؤولية بشكل أوضح فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المعنية بالمساعدة الإنسانية. ثانيا، في ضوء ركود الموارد العامة للمساعدة الدولية، ينبغي وضع نظام لتحديد الأولويات على نحو واضح لعمليات المساعدة المختلفة. ثالثا، ينبغي أيضا تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الميداني. وإن دور منسق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تحقيق قدر أكبر من الفعالية فيما يتعلق بالتكلفة وحُسن التوقيت في عمليات المساعدة دور حاسم في تحقيق هذا الهدف. ونأمل أن تتمكن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من تقديم توصيات حول هذه القضايا في تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته في العام المقبل.

ويوافق وفدي على أن هناك حاجة إلى إقامة صلات أقوى بين عمليات الإغاثة والإنعاش والأنشطة الإنمائية. وأن مفهوم "الاستمرارية" في المساعدة الإنسانية، التي تمتد من الإغاثة حتى الإنعاش والتنمية، يستحق قدرا أكبر من الاهتمام، بدءا من المراحل الأولية لعمليات الإغاثة.

ونحن نرحب بالإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدراج أنشطة الإنعاش في إطار التنمية، كما ورد وصفها في الجزء الثالث من التقرير. وفي ضوء الدور الهام الذي تضطلع به مؤسسات بريتون وودز في تمويل التنمية، فإنا نؤيد أيضا الجهود التي تبذلها لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإقامة علاقات عمل أوثق مع مؤسسات بريتون وودز

وغيرها من وكالات التنمية الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة.

ويؤيد وفدي أيضا رأي الأمين العام بأن زيادة تكامل الأنشطة الغوثية والإنمائية تتطلب أن يقترح مجتمع المانحين سبلا يمكن بواسطتها زيادة المرونة في استخدام أموال الإغاثة والتنمية التي عادة ما تكون شديدة التجزئة. ومع ذلك، فنحن نرى أن الربط بين الإغاثة والتنمية يقتضي تعريفا أدق لهذا المفهوم وتقسيما أوضح للعمل بين أجهزة المساعدة الإنسانية وبرامج التنمية. وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق من أن الاستعجال بإدخال مفهوم "السلسلة المستمرة" إلى الأنشطة الإنسانية قد يبعد الأموال غير الكافية بالفعل عن تقديم المساعدة للضحايا الذين يناضلون بصورة يومية من أجل البقاء، والذين هم بحاجة عاجلة وفورية إلى المساعدة.

ويود وفدي أيضا أن يؤكد على أهمية تحسين آلية الرصد والتقييم لعمليات المساعدة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة. فالآلية الحالية تنحصر في مجالات عمل الوكالات، وكما يعترف به في تقرير الأمين العام، فإن الجهود المبذولة للقيام بالرصد أو التقييم المشترك فيما بين الوكالات غير كافية. وإن حكومتي، بعد أن قدمت المعونة استجابة لنداء موحد من الأمم المتحدة في أوائل هذا العام، أصبحت تفهم أيضا الحاجة إلى إقامة نظام للرصد والتقييم أفضل تنسيقا وأشد دمجا يحسن فعالية تكلفة المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وأثرها وشفافيتها.

وفي ضوء الأهمية المركزية للإنذار المبكر والتأهب لمنع الأزمات الناجمة عن الصراعات ولتخفيف حدتها، يرحب وفدي بجهود إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية لإنشاء نظام الإنذار المبكر الإنساني، الذي سيساعد على تحديد الأزمات المحتملة التي قد تكون لها آثار إنسانية. ونحن نشجع مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على المشاركة في تطوير نظام الإنذار المبكر الإنساني ليكون مركزا للمعلومات عن الحالات التي تبعث على القلق. ونعتقد أن إنشاء شبكة "ريليفويب" سيساعد إلى حد كبير في ضمان النشر الأسرع والأوسع للمعلومات عن حالات الطوارئ والكوارث، وبالتالي تمكين جميع الجهات الفاعلة من المتابعة الموثوق بها للحاجة المتغيرة بسرعة إلى المساعدة حسب تطور الأحداث.

ومن نافلة القول إنه في حالة وقوع كارثة طبيعية، فإن المسؤولية الأساسية لتقديم المساعدة الطارئة للضحايا تقع على عاتق حكومة البلد المعني. ونحن نعتقد أنه ينبغي للحكومة المعنية أن تبذل كل جهد ممكن لمساعدة الضحايا بأقصى قدر من الأولوية، بوسائل مختلفة منها إعادة تخصيص موارد الميزانية الحكومية والمواد المخزونة من أجل الإنعاش.

ولذلك ترى حكومة بلدي أن منظمات الأمم المتحدة وأجهزتها المسؤولة عن المساعدة الطارئة ينبغي أن تتخذ الخطوات اللازمة لوصولها على نطاق أوسع إلى المعلومات عن مدى الضرر الحقيقي في بلد متضرر، وعن مدى تدابير المساعدة الذاتية التي يتخذها البلد المتضرر. ونحن نعتقد أن هذه الخطوات من شأنها أن تعود بالفائدة لا على سكان البلد المتضرر فحسب بل أيضا على مصداقية نظام المساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، نعتقد أنه على حكومات البلدان التي تسعى إلى الحصول على المساعدة الغوثية أن تعلن عن كل المعلومات المتوفرة المتعلقة بمدى الضرر والحاجة إلى المساعدة الخارجية، وأن تسمح لموظفي الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية، وكذلك لأعضاء وسائل الإعلام بالوصول على نطاق أوسع إلى المناطق المتضررة. ونعتقد أن لهذا الانفتاح أهمية، لا لأنه يعزز شفافية عمليات المساعدة الإنسانية فحسب، بل أيضا لأنه يسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى معاناة البلد المعني. وزيادة الشفافية، إلى جانب الانفتاح على وسائل الإعلام، تساعد على زيادة وعي الرأي العام بالحاجة إلى المساعدة الغوثية، مما ييسر مشاركة المجتمع الدولي على أوسع نطاق ممكن في توفير هذه المساعدة.

ويشاطر وفد بلدي المجتمع الدولي قلقا عميقا إزاء المأساة الإنسانية المروعة التي تحدث الآن في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى. ويدعو

إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة بطريقة فورية للاجئين العائدين إلى رواندا وللمشردين في شرق زائير. ونرحب ترحيبا حارا بعملية النداءات الخاطفة الموحدة المشتركة بين الوكالات لمنطقة البحيرات الكبرى التي بدأتها إدارة الشؤون الإنسانية في وقت مبكر هذا الأسبوع. ونتوقع رد فعل إيجابيا من جانب المجتمع الدولي مستقبلا.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفد بلدي أن يشيد إشادة كبيرة بالأفراد الشجعان الذين يشاركون، مدفوعين بالروح الإنسانية المخلصة، في تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وجمهورية كوريا، من جانبها، تتعهد بمواصلة التزامها بالقضية النبيلة التي ترتكز عليها كل عملية من عمليات المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بفرصة مشاطرة الآخرين آراءها في أولويات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية. وأود أن أعرب عن الدعم القوي من جانب حكومة بلدي للعمل الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية في تنسيق المساعدة الإنسانية، ولقيادة السيد أكاشي وكيل الأمين العام.

والأمم المتحدة اليوم مستعدة استعدادا أفضل مما كانت عليه قبل عامين فقط للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والكوارث الطبيعية. فهناك التنسيق الأكثر فعالية داخل الأمانة العامة فيما بين إدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام. وأنشئت وحدة للدفاع العسكري والمدني في إدارة الشؤون الإنسانية لكي تيسر تزويد الوكالات الإنسانية بالدعم في مجال الدفاع العسكري والمدني في الوقت المناسب وبشكل كاف وبطريقة مجدية التكاليف.

وتعتبر إدارة الشؤون الإنسانية نقطة الارتكاز في الأمم المتحدة بالنسبة لكل الأنشطة الإنسانية لإزالة الألغام، وباحتلالها لهذه المكانة فإنها تجعل معالجة بلاء الألغام البرية موضع الاهتمام العالمي. وقد وقعت وكالات تنفيذية عديدة على مذكرات تفاهم لتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية. وتنسق إدارة الشؤون الإنسانية عملية النداءات الموحدة التي يجري تحسينها، كما أن شبكة ريليفويب تنشر المعلومات عن تمويل النداءات من جانب الأطراف المانحة بطريقة كاملة ومهنية تسهل الحصول على تلك المعلومات.

وقد كان من الممكن لآثار الأزمة الحالية في البحيرات الكبرى أن تكون أسوأ بكثير لو لم يكن هناك تخطيط للطوارئ فيما بين الوكالات ووضع مسبق لمخزونات المنطقة في وضعها الصحيح. كما أن المعلومات التي أتاحتها شبكة ريليفويب من وكالات الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الإنسانية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية كانت هامة للغاية في إطلاع الأطراف المعنية أولا بأول على أحداث تلك الأزمة التي تتطور بسرعة. وقرار إدخال تمويل وحدة تنسيق تابعة لمنظمة غير حكومية وتمويل مراقبي حقوق الإنسان ضمن عملية النداءات الخاطفة الوحدة المشتركة بين الوكالات لمنطقة البحيرات الكبرى يبين أن المجتمع الإنساني لا يستفيد من الخبرات الماضية فحسب، بل يمكنه أيضا أن يتخذ إجراءات إيجابية استجابة لتلك الدروس المستفادة.

ولكن الأمم المتحدة لا تزال تواجه تحديات كثيرة في الاستجابة بفعالية للأزمات الإنسانية. ولئن كان التنسيق داخل الأمانة العامة في نيويورك قد تحسن تحسنا كبيرا، فإن التنسيق بين الأمانة العامة والوكالات التنفيذية في المقر وفي الميدان ليس كما ينبغي. واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لم تستخدم بعد قدراتها بالشكل المرجو، كما أننا لم نتعلم بعد كيف ننتقل بنجاح من الإغاثة الإنسانية إلى الإنعاش المستدام. وما زال عدد الأزمات وتعقدها يثقلان كاهل المجتمع الغوثي.

ومع ذلك، فإن حكومة بلدي متفائلة، لأن الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، بعملها معا يمكنها أن تحقق تقدما عظيما، ليس في توصيل المساعدة الإنسانية فحسب، بل أيضا في تخفيف الأزمات قبل حدوثها. ويجب أن يكون لمنع حدوث الأزمات الإنسانية الأولوية لدى

المجتمع الدولي. وفي هذا الضوء، أطرح الاقتراحات التالية.

أولا، أود أن أكرر ذكر دعم حكومة بلدي للدور القيادي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في كفالة الاستجابة المنسقة لحالات الطوارئ المعقدة. وتتطلب الاستجابة المنسقة تقسيما واضحا للعمل وآلية صالحة للتنسيق تدعمها دعما كاملا اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونحن نتكلم كثيرا عن التنسيق كما لو كان مفهوما مجردا يحل كل المشاكل. وهو ليس كذلك. فهدف التنسيق هو الوصول إلى المحتاجين بسرعة أكبر وبموارد أكثر. ولكي يتحقق هذا التنسيق، لا بد أن ينبني على الولايات والخبرات والمزايا النسبية لكل الوكالات المعنية، بما فيها إدارة الشؤون الإنسانية.

وثانيا، يجب تدعيم دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. إذ ينبغي لها أن تكون الآلية الرئيسية لإصدار القرارات فيما بين الوكالات بشأن القضايا الإنسانية، كما يجب أن تكون محفلا فعالا لصنع القرار فيما بين الوكالات بشكل فوري فيما يتعلق بالأزمات التي تتطور بسرعة. ونوصي بأن يشارك كل أعضاء اللجنة في العملية التحضيرية لاجتماعاتها وأن يتبنوا هذه العملية. ويجب على كل عضو أن يعين نقطة ارتكاز في منظمته يمكنها أن تكفل أقصى مشاركة ممكنة من تلك المنظمة في اللجنة.

وثالثا، فإن شبكة ريليفويب أداة يزداد نفعها زيادة أسّية بزيادة عدد مستخدميها والمشتركين فيها. ونشجع تشجيعا قويا المشاركين في عمليات الطوارئ في جميع أنحاء العالم على نشر تقاريرهم عن طريق شبكة ريليفويب لكي تحقق إمكانها بوصفها النظام الإعلامي العالمي لنشر المعلومات الموثوق بها في الوقت الملائم عن حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

ورابعا، نشجع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على العمل عن كثب مع مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية بغية ضمان معالجة الإنعاش والتعمير والتنمية الطويلة الأجل بطريقة أكثر فعالية ابتداء من أول المراحل الممكنة للإغاثة. ونشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استخدام موارد نظام تراك ٣ استخداما نشطا تيسيرا لهذا التخطيط الاستراتيجي.

وإلى جانب الطلب إلى منظومة الأمم المتحدة بتحسين ما تقدمه من مساعدة إنسانية وبتيسير الانتقال إلى التنمية؛ ينبغي لنا أيضا، بوصفنا حكومات، أن نقوم بدورنا. فمن واجب كل الدول التي يحتاج سكانها إلى المساعدة الإنسانية أن تيسر على المجتمع الإنساني. كما أن عليها أيضا أن تكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني. ويجب على جميع الأطراف احترام قدسية القانون الإنساني الدولي وقواعد السلوك المتعلقة به. وينبغي للحكومات أن تصدر توجيهات سديدة للهيئات الحاكمة في منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة لكي تعزز التعاون بين هذه المنظمات وإدارة الشؤون الإنسانية.

وأخيرا، يجب أن ننشئ قاعدة مالية سليمة ومستقرة لإدارة الشؤون الإنسانية. فمما لا يمكن قبوله أن تضطر الإدارة إلى الاعتماد على الإسهامات الطوعية فيما يزيد عن ٦٥ في المائة من إجمالي احتياجاتها التمويلية. ونحن نحث الدول الأعضاء والأمين العام على استطلاع كل الحلول التي يمكن عن طريقها تحقيق مستوى كافٍ لتمويل الإدارة من الميزانية العادية للسنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

إن التنسيق والتعاون فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية هما عنصران أساسيان في مجال البحث عن حلول. والولايات المتحدة تؤيد بكل حماس الجهود المبذولة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، لاستعراض تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ونحن نتطلع قدما إلى التقرير التحليلي الشامل الذي سيقدمه الأمين العام في هذا الشأن، في دورة العام المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة أوسود (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على إدارة الشؤون الإنسانية ووكيل الأمين العام، أكاشي، لتحسينهما أنشطة تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث في المناطق التي تحتاجها في مختلف

بقاع المعمورة. وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل الذي يرد في الوثيقة A/51/303، المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، المطروحة للبحث الآن، والذي يقدم نظرة عامة شاملة لمشاركة الأمم المتحدة والمجتمع المعني بالمساعدة الإنسانية في عملية السلام الليبرية.

كان الليبريون والعالم أجمع يعتقدون، وعن حق، أن حسم الصراع الليبري بدأ يلوح في الأفق، إلى أن شهد العالم حادثا مفجعا آخر في العاصمة مونروفيا، في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام. وكان الليبريون قد بدأوا في العودة إلى بلدهم بأعداد كبيرة، ووضعت المنظمة استراتيجية لتلبية الاحتياجات الإنسانية، مع زيادة الاعتماد على النفس واستعادة الخدمات الأساسية والبنى التحتية، وإزالة الفوارق التي كانت تسهم في إذكاء الصراع. وكانت الحرب طائشة وشريرة ومدمرة إلى أقصى حد. والأمين العام في تقريره يعرب عن أسفه لأن القتال الأخير أدى إلى حرف مسار الكثير من المبادرات الإنسانية بشكل لا يمكن تداركه في بعض الحالات.

لقد دمرت الحرب الأهلية الهياكل الأساسية الاقتصادية والإدارية في البلد، جاعلة المساعدة الإنسانية أمرا لا غنى عنه. ففي داخل البلد يحتاج إلى المساعدة الإنسانية أكثر من مليون شخص من بينهم ألوف الأشخاص المشردين داخليا. والتحسنات الأخيرة في إمكانية الوصول إلى بعض المناطق جعلت من الممكن الوصول إلى مجتمعات ظلت سنة أو أكثر محرومة من المساعدة. وكان حوالي مليونين من اللاجئين والمشردين داخليا يتلقون المساعدة عن طريق البرامج دون الإقليمية التي كان ينفذها برنامج الأغذية العالمي قبل نشوب الحرب في مونروفيا. أما اليوم فقد تضاءل هذا العدد تضاؤلا جذريا. والمرافق الصحية التي كانت تعمل قبل الحرب لا يعمل منها الآن إلا أقل بكثير من ٢٠ في المائة، كما أن العديد من الموظفين الطبيين إما قتلوا أو لاذوا بالفرار. وتمس الحاجة الآن إلى برامج للمرأة والأيتام وأطفال الشوارع، والجنود الأطفال، والمعوقين وغيرهم من المجموعات المستضعفة. ومما يضاعف ما يبدو أنه مشكلة مروعة فعلا عبء ديون ليبريا المرهق الذي يزيد على ١,٨ بليون دولار والعوائق الحادة التي تحول دون توليد الأموال.

ووفد بلدي يتفق على أن الأمم المتحدة تتحمل عبئا مثقلا من طلبات متزايدة على المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية. ومع ذلك، لا بد من أن نقول دون مواربة إن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة المؤهلة لتوفير الأمل والغوث للملايين الذين يعانون من الصراع وحالات الكوارث.

وبتجديد المصادقة على اتفاق أبوجا، في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، تم تعيين رئيسة جديدة لمجلس الدولة في الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، وقد تشرفت هذه الهيئة بحضورها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وما فتئت السيدة روث بيري، منذ تعيينها وتوليها منصبها في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تسعى جاهدة لضمان تلاحم المجلس. وهي تواصل العمل عن كثب مع لجنة التسعة المعنية بليبريا والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. ومساعيها الرامية إلى التوصل إلى توافق آراء فيما بين الفصائل المتعادية، مشجعة تلك الفصائل على التماس المصالحة بدلا من المجابهة، وأساليبها الحانية أكسبتها تأييدا واسع النطاق فيما بين الليبريين وأعضاء الجماعة الاقتصادية.

إن الشعب الليبري على وعي تام بالصعوبات التي يخبئها المستقبل والتي لا يمكن التهوين من شأنها؛ ولن نخدع أنفسنا بالتفكير بخلاف ذلك. غير أننا متفائلون بأن المساعدة الدولية لليبريا ستصبح أكثر سخاء، وبأننا سنصبح أكثر استحقاقا لها، بفضل التزام أعضاء مجلس الدولة وإرادتهم السياسية، وعزم الشعب الليبري على المضي قدما في سبيل تحقيق السلام والوفاق والوحدة لبلده.

ونحن نقدر اهتمام المجتمع الدولي المتواصل بليبريا، والخطوات العديدة التي يجري اتخاذها لتعزيز عملية السلام. ونلاحظ مع الامتنان أن اجتماعا وزاريا يتألف من بلدان مانحة أساسية ولجنة التسعة المعنية بليبريا والتابعة للجماعة الاقتصادية، يعقد اليوم في بروكسل ببلجيكا، بناء على دعوة من الحكومة

البلجيكية، تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يقوم الاجتماع باستعراض التقدم المحرز في عملية السلام، وتقدير المساعدة المحددة المطلوبة لإبقاء العملية في مسارها الصحيح. وهذا الاجتماع متابعة للمؤتمر الخاص البناء الذي عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في مقر الأمم المتحدة دعما لعملية السلام في ليبريا. كما نلاحظ بمزيد من التقدير استجابة تلك الدول والجهات المانحة للدعوة التي وجهها الأمين العام يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بتوفير المعلومات عن المساعدة المقدمة إلى ليبريا.

وكان دور بلدان المنطقة، ودور نيجيريا بالذات، مشجعا وحاسما في عملية السلام الجديدة. ومن دواعي السرور ملاحظة أن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا أرسل بالفعل بعثات استطلاعية لوضع قائمة بمواقع التجمع لنزع سلاح المتحاربين، الذي سيبدأ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وينتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد أكد مؤخرا القائد الميداني لفريق الرصد، اللواء فيكتور مالو، للمجتمع الدولي والبلدان المانحة أن عملية نزع السلاح ستبدأ في الوقت المحدد.

"بغض النظر عن قوام القوات الإضافية التي ستكون قد وصلت إلى منطقة البعثة".

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التأكيد على النداء الموجه من الحكومة الليبرية والأمين العام إلى جميع الدول، بأن تسهم بسخاء في الصندوق الاستئماني لليبريا، الذي أنشأه الأمين العام والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لمساعدة فريق الرصد، ضمن جملة أمور، في تنفيذ ولايته ولتجنب حدوث أية نكسات أخرى في عملية نزع السلاح.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكر وفد بلدي للدول التي استجابت للنداء. وينبغي للدول أن تساعد أيضا في مواجهة أحد أكبر التحديات التي أمام بلدنا: تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وكما علق الأمين العام - بحق - لا يمكن أن يتحقق السلام حتى تتوفر للمقاتلين بدائل أخرى موثوق بها تحل محل حياة العنف التي يعيشونها.

وخلال سنوات الصراع السبع تقريبا، انخفض توفير الخدمات الأساسية إلى المجتمع الإنساني إلى حد كبير. ونحن نعترف بمساهماته الكبيرة. والبيان الخاص بمهمته والمتفق عليه يعكس الآراء الموحدة للموقعين عليه فيما يتعلق بأحكام المساعدة الإنسانية في ليبريا. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - من جانبه - يوفر مُعدات وامدادات أساسية لوكالات حكومية أساسية للمساعدة في إعادة تأهيل بنيتها الأساسية. وإعلانه الأخير بأنه سيوفر برجا متحركا للمراقبة الجوية قيمته ٠٠٠ ٧٠٠ دولار لمطار جيمس سبرينغس بين في مونروفيا رحبت به حكومة بلدي بحماس كبير.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد أننا في مرحلة حاسمة في عملية السلام الليبرية. وبلدان منطقة غرب أفريقيا تبذل جهودا متضافرة حازمة لضمان علام خروج عملية السلام عن مسارها. ويقع على المجتمع الدولي التزام أدبي بالمساعدة في إعادة تأهيل وتعمير ليبريا نحو مستقبل أكثر اشراقا، رافعا بذلك قيم منظمتنا الأخلاقية. ويود وفد بلدي أن يؤكد لهذه الهيئة أن ليبريا ستعمل - بعون الله - على مواجهة التحديات التي أمامها.

السيد جيروس (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشرفني أن أدلي ببيان نيابة عن جمهورية بيلاروس بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

ذكرت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أنها يساورها بالغ القلق إزاء المعاناة التي يلقاها ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، وما ينجم عن ذلك من خسائر في الأرواح، وتدفق اللاجئين والتشرد الجماعي للسكان، والدمار المادي، ووضعت عددا من المبادئ التوجيهية والتدابير لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

ونحن نشعر بارتياح لأن العمل المتصل بتخفيف وتقليل آثار الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية والاستجابة لها أصبح - كما ذكر في تقرير الأمين العام المتعلق بهذه المسألة (A/51/172) - مكونا أساسيا من مكونات تنفيذ القرار ١٨٢/٤٦ بواسطة إدارة الشؤون الإنسانية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وجمهورية بيلاروس تقدر تقديرا عميقا الجهود التي تبذلها جميع البرامج والصناديق والوكالات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتقديم مساعدة متزايدة أسرع وأفضل نوعا إلى مختلف البلدان والمناطق التي تعاني من الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والكوارث البيئية الصناعية وسائر ظروف الطوارئ الأخرى.

واليوم، نود أن نسترعي اهتمام الجمعية العامة إلى بعض جوانب التفاعل الدولي في تخفيف آثار الحادث الذي وقع في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. والوثيقة A/51/633 تحتوي على رسالة من رئيس جمهورية بيلاروس إلى الأمين العام، ومذكرة من حكومة بلدي تحدد النهج البيلاروسية الأساسية تجاه تنمية التعاون الدولي الطويل الأجل في العقد الثاني من فترة ما بعد كارثة تشيرنوبيل.

والحاجة إلى النظر في هذه المسألة تنجم عن كون العالم لم يشهد من قبل كارثة بيئية بهذا المستوى. إن عدد الضحايا يقدر بالآلاف. ولا يزال الناس يعانون من آثار هذه الكارثة. وكما يدرك الأعضاء، ٧٠ في المائة من الغبار الذري الناجم عن تشيرنوبيل قد سقط فوق بيلاروس، حيث متوسط الجرعة الاشعاعية التي تعرض لها السكان أعلى ما شهده العالم، إذ زادت نسبة الاصابة بسرطان الغدة الدرقية مئات المرات، وانخفضت نسبة المواليد بواقع ٤٠ في المائة. واضطرت حكومة جمهورية بيلاروس إلى تخصيص ما يصل إلى ربع الدخل القومي لحل المشاكل الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، كما أنها فرضت ضريبة تشيرنوبيل بنسبة ١٢ في المائة.

ولهذا تعلق حكومة بلدي أهمية كبرى على أنشطة الأمم المتحدة لحشد المساعدة الدولية من أجل بيلاروس وسائر البلدان الأكثر تضررا بحادثة تشيرنوبيل. ونحن نشعر بامتنان للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الاسهام في القضية النبيلة، قضية مساعدة ضحايا تشيرنوبيل.

ويسرنا أيضا أن الجمعية العامة اتخذت في دورتها الخمسين قرارا بإدراج مسألة تشيرنوبيل في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين في ١٩٩٧. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للجمعية أن تنظر في هذه المسألة في الدورات التالية.

وإجمالا، تثني حكومة بيلاروس على جهود منظمات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والبرامج لدراسة وتخفيف وتقليل آثار كارثة تشيرنوبيل. وفي الوقت نفسه، نشعر بخيبة أمل إلى حد ما نتيجة الاستجابة الضئيلة من جانب المنظمات الحكومية الدولية منفردة لنداء الأمين العام بتقديم المساعدة إلى المشاريع لتقليل النتائج المأساوية لهذه الكارثة.

ونحن نعتقد أن تلك الاستجابة مؤشر على عدم توفر التنسيق والتكامل بين جهود الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المسائل المتعلقة بتشيرنوبيل. طوال السنوات الخمس الماضية تغير شاغل منصب منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل خمس مرات. كما أعيد تنظيم أمانة تشيرنوبيل بالكامل أربع مرات. نحن نرى أن عدم الاستقرار هذا في ملاك الموظفين لا يمكن تفسيره بمجرد إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن المشكلة الرئيسية لا تزال هي مشكلة تمويل قائمة البرامج والمشروعات ذات الأولوية المتعلقة بتشيرنوبيل، التي استعرضتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٥. إننا ندرك تماما حالة المنظمة المالية الحرجة، ولا نعتمد على موارد أخرى من ميزانيتها. وفي هذا الشأن، أود أن أذكر بأنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عهدت اللجنة الرباعية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتشيرنوبيل إلى إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بمهمة وضع استراتيجية لتوجيه نداء إلى المؤسسات المالية الحكومية الدولية والبلدان المانحة بتمويل المشاريع ذات الصلة بتشيرنوبيل.

إن اقتصاد بيلاروس آخذ في الانتعاش تدريجيا بعد الخسائر التي ألحقتها به كارثة تشيرنوبيل. ولا يزال هذا العمل يمثل أولوية في برامج الحكومة الاجتماعية - الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. ومع ذلك، فإن بيلاروس - شأنها شأن بلدان أخرى في مرحلة انتقال وأكثر تضررا بتشيرنوبيل، ليست في وضع يتيح لها حل الطائفة الكبيرة من المشاكل بمفردها. وحاجة هذه البلدان إلى الموارد للتغلب على آثار الكارثة أكبر بكثير من قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية.

وبلدي على نحو خاص في حاجة ماسة إلى مساعدة مالية وتقنية دولية لدعم البرامج الطبية الطويلة الأجل التي تنفذ بمشاركة منظمة الصحة العالمية والتي سيكون لها أكبر الأثر في تأهيل المناطق المتضررة وتنميتها المستدامة.

وتود بيلاروس أن تحقق نتائج أكبر من أعمال آلية تنسيق أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتشيرنوبيل. ونقترح أن تقوم اللجنة الرباعية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتشيرنوبيل في اجتماعها المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بتحديد مراحل وطرائق النهوض بالمشاريع والبرامج الطبية والبيئية لكفالة استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بيلاروس وفي البلدان الأخرى الأكثر تضررا التي تمر بمرحلة انتقال والتي تجد نفسها في حالة حرجة من جراء كارثة تشيرنوبيل.

أود أن أذكر مجالات الأولوية التالية للتعاون الدولي مع بيلاروس في فترة ما بعد كارثة تشيرنوبيل. أولا، تركيز الجهود الانسانية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية أخرى على تقديم المساعدات الطبية ومساعدات مجانية أخرى لأشد الجماعات السكانية تضررا أي الأطفال والمنظفين وسكان المناطق التي أخليت من سكانها. وثانيا، قيام الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى بتوطيد دعائم نهج طويل الأجل في مجال السياسة العامة لحل المشاكل الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل. وثالثا، تعزيز التعاون الثنائي بشأن تشيرنوبيل بين بيلاروس والبلدان المانحة كأساس إضافي للمشاريع الدراسية والعملية الدولية.

وأخيرا نشر معلومات متوازنة وموضوعية بين السكان المتضررين وكذلك في جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أن تنفيذ هذه المقترحات يمكن أن يسهم في التقسيم المناسب للعمل بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة للمنظمة؛ مع مراعاة مزايا كل منها.

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أعلن بعض الاضافات إلى برنامج أعمال الجمعية العامة الذي يرد في الوثيقة** A/INF/51/3/Rev.1/Add.2.

في صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستتناول الجمعية العامة البند ٤٢ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" والبند ٢٦ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" والبند ١٥٩ من جدول الأعمال المعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للاكراه السياسي والاقتصادي".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠